وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جـــامعة محمد بوضياف – المـــسيلة
كلية العلوم قتصادية والتجارة
وعلوم السي
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département de Sciences Economiques

الموضوع:

محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)

- دراسة تحليلية قياسية -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالب:

- **سعدي حمزة**

تاريخ المناقشة: 2015/06/04

لجنة المناقشة:

- **أ.ذياب محمد** — **رئيســـا**
- **أ.بن البار أمحمد** — **مشرفا ومقررا**
- **د.جاب الله مصطفى** — **ممتحنـــــا**

السنة الجامعية:

2015/2014

قـال الله عا

" رب أوزعأن أشكر عمتك الأعمت عوعوالدي وأن أعمل صاا ترضاه

وأدخلبرحمتك عبادك الصان".

ية"19" سورة النمل

قال رسول الله صالله عليه وسلم:

" من لم شكر الناس لم شكر الله".

حديث شرف

نحمدك الله حق حمدك وشكرك عتسك الطرق لنا لتحقيق مقصدنا

سبحانك ري، ما أعظمك محسنا، وما أضعفشاكرا.

نتقدم بأسعبارات الشكر ومتنان إستاذ المشرف

" بن البار أمحمد"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجاته.

كما نتقدم بجزل الشكر إأساتذة ذنة التقرر

عتلبيم الدعوة.

وإل من سام بالقليل أو الكثإتمام ذا العمل.

الإهداء

اللم لك امد حتر ولك امد إذا رضت ولك امد عد الر

ولك امد دائما وأبدا

اد ي ذا العمل إا عز الناس عقلذا الوجود، إ من لما الفضل

تربيوعلي، إأي وأمي.

إمن ترت وسطم إخواي وأخواي و افة العائلة.

إجميع أصدقاء الطفولة وخاصة: احمد ،بلقاسم ،عمر.

إجميع طلبة الماس وخاصة: عزوز ، ع ،بلال ، قودر.

إل من وسعم ذاكري ولم سعم مذكري.

فهـــرس

المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر	
الإهداء.....	V
الفهرس.....	VI
قائمة الجداول والأشكال.....	VII
مقدمة عامة.....	ب-هـ
الفصل الأول: : ماهية النفقات واهم النظريات المفسرة لها	
تمهيد.....	9
المبحث الأول: مفاهيم حول النفقة العامة.....	10
المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة.....	10
المطلب الثاني: قواعد النفقة العامة.....	11
المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العامة.....	12
المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للنفقات العامة.....	17
المطلب الأول: نظرية النفقة العامة في المدارس الكلاسيكية والنيو كلاسيكية.....	17
المطلب الثاني: النفقة العامة في النظرية الكينزية.....	19
المطلب الثالث: النفقة العامة بالنسبة للتيارات الجديدة في الفكر الاقتصادي.....	19
المبحث الثالث:الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....	26
المطلب الأول:. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.....	26
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشر للنفقات العامة.....	30
المطلب الثالث: علاقة تمويل النفقات العامة بآثارها الاقتصادية.....	32
خلاصة الفصل الأول.....	37
الفصل الثاني: محددات الإنفاق العام ومراحل تطوره بالجزائر	
تمهيد.....	39
المبحث الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر.....	40
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر.....	40
المطلب الثاني: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1970- 1999).....	47
المطلب الثالث: تحليل تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة(2000-2013).....	52

المبحث الثاني: أهم محددات الإنفاق العام في الجزائر..... 56
المطلب الأول: تحليل تطور الناتج الداخلي الخام 56
المطلب الثاني: تحليل تطور مخزون رأس المال..... 58
المطلب الثالث: تحليل تطور العمالة..... 60
المبحث الثالث: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر..... 63
المطلب الأول: مرحلة الأزمة الاختلالات (1980-1994)..... 63
المطلب الثاني: مرحلة التعديل الهيكلي(1995 - 1998)..... 64
المطلب الثالث: مرحلة سياسة الإنفاق التوسعي (1999 - 2013)..... 66
خلاصة الفصل الثاني..... 68
الفصل الثالث: : دراسة قياسية لمحددات الإنفاق في الجزائر
تمهيد..... 70
المبحث الأول: الاقتصاد القياسي..... 71
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى..... 71
المطلب الثاني:نموذج الانحدار الخطي البسيط..... 76
المطلب الثالث: نموذج الانحدار الخطي المتعدد..... 81
المبحث الثاني: دراسة قياسية..... 89
المطلب الأول: التعريف بالنموذج والمتغيرات:..... 89
المطلب الثاني: تقدير نموذج قياسي لمحددات الإنفاق..... 91
خلاصة الفصل:..... 107
خاتمة عامة:..... 109
قائمة المراجع:..... 113
الملاحق:..... 119
ملخص -

فهرس

الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	42
(2-2)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات	46
(2-3)	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1970- 1985)	47
(2-4)	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1986-1999)	49
(2-5)	تطور نفقات الميزانية (2000-2013)	52
(2-6)	تطور الناتج الداخلي الخام(PIB) للفترة (1970-2013)	56
(2-7)	تطور معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الداخلي الخام	57
(2-8)	تطور محزون رأس المال للفترة (1970-2013)	58
(2-9)	تطور معدل النمو السنوي المتوسط لمخزون رأس المال	59
(2-10)	تطور العمالة (EMP) للفترة(1970-2013)	60
(2-11)	تطور معدل النمو السنوي المتوسط للعمالة	61
(3-12)	جدول يبين دراسة السببية لغرانجر	91
(3-13)	نتائج تقدير معلمات الإنفاق الحكومي	92
(3-14)	نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج	95
(3-15)	نتائج التقدير بعد إسقاط emp	97
(3-16)	نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج بعد اسقاط emp	98
(3-17)	نتائج التقدير بعد إسقاط pib	100
(3-18)	نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج بعد اسقاط pib	101
(3-19)	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	103
(3-20)	اختبار تجانس التباين	105

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
(1-2)	منحي تطور النفقات العامة خلال الفترة(1970-1985)	48
(2-2)	تطورات النفقات العامة خلال الفترة(1986 -1999)	50
(3-2)	تطورات النفقات العامة خلال الفترة (2000-2013)	53
(4-2)	منحنى بياني يوضح تطور الناتج الداخلي الخام للفترة(1970-2013)	57
(5-2)	منحنى بياني يوضح تطور مخزون رأس المال للفترة (1970-2013)	59
(6-2)	منحنى بياني يوضح تطور العمالة للفترة (1970-2013)	61
(7-3)	شكل يبين مناطق الرفض والقبول لإحصائية داربن واتسون	96
(8-3)	شكل يوضح مناطق الرفض والقبول لإحصائية داربن واتسون بعد إعادة التقدير	102
(9-3)	القيم الفعلية والقيم المقدرة (1980-2013)	104
(10-3)	اختبار التوزيع الطبيعي:jarque-Bera	106

مقدمة

مقدمة:

إن التطورات التي شهدها العالم، تكشف وبوضوح تطور واتساع النشاط الاقتصادي، وذلك لان اهتمام العالم كان منصبا، وبصورة أساسية على الوسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية الثانية تغير دور الدولة لتصبح الدولة المنتجة والمشاركة في الإنتاج، فتكون القطاع العام الإنتاجي والخدماتي والمالي، وكنتيجة لذلك ظهرت فكرة تكوين نظرية الإنفاق الحكومي، وذلك انطلاقا من مبدأ الحضور الفعلي للدولة، ودورها في استقرار القوانين والقرارات المنظمة، للنشاط الاقتصادي والإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة، حيث ساهمت مختلف تيارات الفكر الاقتصادي، في تحديد آليات الإنفاق، وخاصة الحكومية منها، وتأثيرها على المدى البعيد.

وقد برزت في العصر الحديث، أهمية التقدم التكنولوجي والاختراع والبحث من اجل التنمية، كعوامل معجلة للتقدم وزيادة الإنتاجية، وتدعيم القدرة التنافسية فتحملت الدولة الغالبية العظمى من حجم الإنفاق، على هذه النواحي سواء بطريقة مباشرة (الإنفاق العام) أو بطريقة غير مباشرة، بواسطة الإعانات الممنوحة والتعاقدات مع القطاع الخاص، وبعيدا عن الاختلاف في التعاريف المدرسية للإنفاق العام، فهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي، والتكفل بالأعباء العمومية، وذلك من قبل الحكومة وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية، المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وسيتم من خلال هذا الدراسة تسليط الضوء على دراسة قياسية لمحددات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013).

الإشكالية: من خلال ما تطرقنا إليه سابقا تظهر لنا إشكالية الموضوع التي تتمحور حول البحث على أهم محددات الإنفاق في الجزائر من خلال السؤال التالي:

"ما هي أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر في الفترة (1980-2013) ؟

وللإحاطة أكثر بالموضوع وللإجابة على السؤال تم القيام بتجزئة هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات؟

2- ما هي أهم النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي؟

3- ما هي مميزات سياسة الإنفاق، في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المحورية بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية سالفت الذكر، ارتأينا وضع الفرضيات التالية والتي نعتبرها كمنطلق لمعالجة الموضوع :

1- تختلف سياسات الإنفاق العام باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والأهداف المتبناة في كل مرحلة.

2- دراسة محددات الإنفاق الحكومي، بأساليب كمية من شأنها أن تعطي نتائج أكثر دقة ووضوح.

3- يوجد أثر موجب ومعنوي، للمتغير المستقل، الناتج الوطني، على المتغير التابع الإنفاق الحكومي.

4- يوجد أثر موجب ومعنوي للمتغير لمستقل مخزون رأس المال، على المتغير التابع الإنفاق الحكومي.

5- يوجد أثر موجب ومعنوي للمتغير لمستقل العمالة على المتغير التابع الإنفاق الحكومي.

6- وجود علاقة سببية، تتجه من (الناتج الوطني، العمالة، مخزون رأس المال) إلى الإنفاق الحكومي.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع من خلال الأهمية التي تكتسيها النفقات العامة، والدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي ككل، حيث أن النفقات العامة تعتبر كمحرك للقطاعات بصفة عامة نظرا لما تحدثه من تغييرات على تحسين الاستثمار والاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج، مما ينعكس بصفة ايجابية على الوضعية الاقتصادية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية

1- محاولة إبراز أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر(1980-2013).

2- توضيح أهم الجوانب النظرية للإنفاق الحكومي.

3- دراسة تحليلية قياسية للإنفاق الحكومي في الجزائر.

4- التعرف على كيفية بناء نموذج قياسي يسمح بدراسة محددات الإنفاق الحكومي.

خامسا: حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة، تندرج الدراسة ضمن الدراسات المحلية أي في الجزائر، أما الإطار الزماني فقد حاولنا دراسة الفترة من (1980-2013).

سادسا: أسباب اختيار الموضوع :

إن الأسباب والدواعي الكامنة وراء اختيارنا لموضوع دراسة قياسية لمحددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، عديدة ومتنوعة تندرج بين تلك الدواعي العلمية والأخرى العملية والتي سنحاول إجمالها في النقاط الرئيسية التالية:

1- الأهمية البالغة التي يحتلها الإنفاق الحكومي في الحياة الاقتصادية.

2- العلاقة الوطيدة التي تربط الإنفاق الحكومي مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج الداخلي الخام مخزون رأس المال، العمالة.

3- الميل إلى التخصص في هذا المجال الذي يفتح أفاقا واسعة للبحث العلمي فيه، وبما يسمح لنا من إثراء الدراسات المتخصصة.

سابعا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري بالاستعانة بأساليب وأدوات التحليل الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج القياسي وذالك لدراسة الجانب الكمي، باستخدام أساليب إحصائية ورياضية، واعتمادا على برنامج Eviews8 .

ثامنا:الخطة المقترحة.

وبهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع، وكذا محاولة الإجابة على الإشكالية، والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول هي كالتالي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي، وأثاره الاقتصادية، واهم النظريات التي تناولت الإنفاق، أما الفصل الثاني فقد تناول السياسة الإنفاقية في الجزائر واهم محددات الإنفاق ومراحل تطوره، ويعتبر الفصل الثالث جوهر هذا البحث، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تعريف الاقتصاد القياسي ومنهجية البحث فيه والمبحث الثاني دراسة قياسية باستخدام برنامج Eviews8.

تاسعا:الدراسات السابقة.

- بو دخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تطور دور الدولة يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق.
- لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذالك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة.
- غياب استراتيجيات قطاعية واضحة حسب مايمليه الواقع الاقتصادي.
- مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذا البرنامج.

- ضيف أحمد:**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2005.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أن هيكل النفقات العامة بالنسبة للجزائر مازال منحازا لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، رغم الارتفاع الملحوظ في نفقات التجهيز.
- من أهم الأسباب الرئيسية لتزايد النفقات العامة في الجزائر، ارتفاع الناتج الداخلي الخام، ونظرا لتذبذب هذا الأخير نتيجة تذبذب أسعار البترول فان نمو هذه النفقات غير مستقر.
- سياسة التقشف كانت مبررة بعدم إنتاجية النفقات العامة في تلك الفترة وعجز الموازنة العامة، لكن انعكاسها على النمو والتشغيل كان سلبيا.

- بومعزة خيرة وأمال بوتيهي **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، خلال الفترة** 1970-2008، **حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010-2011، وقد توصلت الباحثتان إلى مجموعة النتائج من بينها:

- للإنفاق الحكومي الدور الايجابي في تحقيق الغاية المثلى التي تسعى إليها مختلف اقتصاديات العالم، ألا وهي النمو الاقتصادي.
- نفقات التسيير كانت جد مثالية، في تفسير الظاهرة، من خلال مرونتها،حيث كان أثرها، ايجابي وأحسن من نفقات التجهيز.

- بن عزة محمد: **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2014.

ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث مايلي:

- ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعبر عن إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وان كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى وهناك عدة أسباب تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة اعتمادا على أهم الدراسات النظرية في هذا المجال وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

- يعبر ترشيد الإنفاق العام عن ذالك التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني، وهو تصرف يهدف إلى تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى اعلي درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على المعطيات الصحيحة، حول المتغيرات المدروسة، بسبب اختلاف المعطيات باختلاف المصادر التي تصدرها، وهذا ما تسبب في صعوبة تحديد المعطيات الصحيحة والدقيقة.

الفصـــل الأول:

ماهية النفقات واهم النظريات المفسرة لـــــها

تمهيد:

يعبر نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة عن طريق الإنفاق الحكومي، الذي يمكن من خلال دراسته، التعرف على طبيعة هذا النشاط وأهميته، فإذا أردنا التعرف على ما تقوم به الدولة من نشاط في مجتمع، معين أمكن تحقيق ذلك جزئيا عن طريق دراسة الإنفاق الحكومي لهذه الدولة، وهو ما يتمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات نقدية بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، كدفع مرتبات وأجور موظفي وعمال الدولة، والإنفاق على الخدمات العامة الاجتماعية كالتعليم والثقافة والصحة، والإنفاق على القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والقيام بالإنفاق على الأشغال العامة كالطرق ومشروعات الري والصرف والإنفاق على خدمة الدين العام، إلى غير ذلك.

وقد عرف دور الدولة، تطورا جذريا عميقا كان له أبعد الأثر على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانطلاقا من تحديد السلوك السياسي والاقتصادي للدولة الذي يبقى دائما مرتبطا بقوتها المالية فإنها تعتبر عونا خاصا ومؤثرا على الاقتصاد .

وانطلاقا من كل هذا، فان هذا الفصل يتناول ثلاث مباحث في المبحث الأول تم التطرق إلى مفاهيم النفقات العامة والمبحث الثاني أهم النظريات المفسرة لها، وفي المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

المبحث الأول: مفاهيم حول النفقة العامة:

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور دور الدولة واختلفت النظرة الحديثة عن النظرة التقليدية، كما ترتب على ذالك وضع قواعد وضوابط تخضع لها النفقة وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النفقة وضوابطها وتقسيماتها .

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة.

تعددت المفاهيم لنفقة العامة و في هذا المطلب نذكر أهمها:

التعريف الأول: النفقة العامة عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة [1].

التعريف الثاني:هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة[2].

التعريف الثالث: يمكن القول أن النفقات العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة[3] .

التعريف الرابع: النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة [4].

ومن خلال التعاريف التالية يمكن توضيح مايلي:

أ- النفقة العامة مبلغ من المال(إقتصادي أو نقدي): لقد كانت الدولة تحصل على كل أو بعض السلع التي تحتاجها بطرق مختلفة، كأن يقوم بعض الأفراد بأعمال أو أن يؤدوا بعض الخدمات مقابل مزايا عينية ومع التطور لم يعد هذا مقبولا، وقد تم الانتقال من النظام الإقتصادي (اقتصاد المقايضة أو العيني) إلى الاقتصاد النقدي وذلك نظرا لظهور النقود كوسيلة للتبادل

ب- أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام: عندما نقول النفقات العامة أو الإنفاق الحكومي، أي النفقات التي تصدر عن الدولة، إلا أن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة

---

[1]- حامد عبد المجيد دراز :مبادئ المالية العامة ،مركز الإسكندرية للكتاب ،مصر،بدون طبعة ،2000 ص381.

[2] -مجدي محمود شهاب:الاقتصاد المالي،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1999، ص39.

[3]- خالد شحاذة الخطيب و أحمد زهير شامية،أسس المالية العامة ،دار وائل للنشر ،عمان الأردن ،الطبعة الثالثة ،2007، ص53.

[4]-محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلاء :المالية العامة ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،بدون طبعة ،ص 23.

والنفقة الخاصة، حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه"المعيار القانوني والإداري" أما المعيار الثاني فيعتمد على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى بالمعيار الوظيفي أو الموضوعي.

1- **المعيار القانوني**: ويستند إلى طبيعة النفقة قانونيا أي لمن يقوم بالإنفاق وهذا هو المعيار التقليدي وهي تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص ذي المعنوية العامة، فالشخص العام قد يكون الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية أوقد يكون ممثلا في الولايات في الدول الاتحادية أو محلية ممثلة مجالس المحافظات، مجالس المدن والقرى في الدول الموحدة.

2- **المعيار الوظيفي**: ويستند إلى طبيعة النفقة وظيفيا أي الوظيفة التي تصدر عنها النفقة، لا على الطبيعة القانونية وبالتالي فالنفقات التي تصدر عن الأشخاص ليست نفقات عامة.

تحقيق المنفعة العامة: وهذا الركن يعتبر من بين الأركان الأساسية وبدونه لا نستطيع القول أن هذه النفقة عامة، أي من الضروري أن تستخدم من أجل إشباع حاجة عامة، فالهدف من النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة التي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام اقتصادي إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة الواحدة؛ فالفكر التقليدي كان يرى أن تحقيق المنفعة العامة يتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة في الجيش والأمن الداخلي والقضاء وبعض المرافق العامة، إلا أن تطور الفكر المالي واتساع دور الدولة أدى إلى اتساع مضمون النفقة العامة أي النفقة المخصصة للأغراض الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تتحقق المنفعة العامة.

المطلب الثاني: قواعد النفقة العامة.

إن التعريف بالنفقات العامة لايقف عند بيان أركانها بل يتعدى ذالك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات ، أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام ،وهذه القواعد هي كالتالي :

أولا: قاعدة المنفعة القصوى[1]:

وفقا لهذه القاعدة يجب أولا أن يحقق المجتمع أقصى صافي منفعة أو كسب من الإنفاق العام للدولة، وهو ذلك المستوى من الإنفاق الحكومي الذي تتساوى عنه المنفعة الحدية

[1] - .خالد شحاذة الخطيب و أحمد زهير شامية: مرجع سبق ذكره،ص61

الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية، وثانيا على المخطط مراعاة هذه القاعدة سواء كان الإنفاق على السلع والخدمات العامة أو الإعانات أو الاستثمار العام وبعبارة أخرى أن تكون المنفعة الاجتماعية للدينار المنفق في أي مجالات الإنفاق العام متساوية، وثالثا لا بد من مراعاة التوزيع الجغرافي للإنفاق العام على المناطق والأقاليم وأخيرا يجب أن لا يتعارض الحصول على أقصى صافي منفعة مع تحقيق أهداف التوزيع والتخصيص والاستقرار والنمو[1].

ثانيا: قاعدة الاقتصاد والتدبير

وهي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الإنفاق العام وعدم التبذير ولا يقصد بالاقتصاد

في النفقة التقتير في الإنفاق أي الشح في الإنفاق ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية وضرورية لابتعاد عن الإنفاق على ما هو خلاف ذلك، فالمظاهر الزخرفية غير ضرورية في مصنع للنسيج أو الإسمنت وهي جوهرية في مكتب للخطوط الجوية مثلا، ويمكن أن تلعب الرقابة الرأي العام والرقابة الإدارية والرقابة التشريعية دورا فعالا في الحد من ظاهرة التبذير والإسراف[2].

ثالثا: قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية.

وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة أو أن يحصل الارتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك، موافقة الجهة المتخصصة أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني، وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة [3].

المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العامة.

بعد ذكر أهم تعاريف النفقة العامة، وقواعدها التي تحكمها، سيتم التطرق إلى تقسيماتها وهي عبارة عن التطبيقات التي وضعها علماء المالية وتلجا إليها الحكومات ،عند تنظيمها لنفقاته، وهناك عدة معايير لهذه التقسيمات وهي كالتالي :

1- علي محمد خليل،سليمان أحمد اللوزي،المالية العامة،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999،ص 94، 95

2– نفس المرجع، ص 95.

3- خالد شحاذة الخطيب وأحمد زهيرشامية،أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره ،ص 63.

- **معيار التكرار و الدورية؛**
- **المعيار الوظيفي ؛**
- **المعيار الاقتصادي.**

أولا: معيار التكرار و الدورية

وينقسم معيار تكرارها الدوري إلى نوعين وهما:

أ- النفقات العادية:

ويقصد بالنفقات العادية تلك التي تتصف بالدورية والتكرار ،كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة ،ولايعني تكرارها ثبات مقدارها كل عام فقد تتغير قيمتها بالزيادة أو النقصان من سنة لأخرى[1]،و تمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في إيراداتها من الأملاك العامة وغيرها.

ب- النفقات غير العادية[2]:

وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر و لا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة و لكن تحدث على فترات غير منتظمة و متباعدة، كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية، كنفقات الحروب و الكوارث الطبيعية، و تمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض و الإصدار النقدي الجديد.

ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير إلى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد، و من خلاله إلى النفقات العامة و التي يعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارسة لنشاط الأفراد و بالتالي هي نفقات عادية، و أن كل إنفاق خارج عن إطار مهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي كالنفقات الاقتصادية و الاجتماعية.

و لكن ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح عاديا و تتضمنه الميزانيات الحكومية كل سنة، كما أن النفقات الاقتصادية و الاجتماعية أصبحت من الضرورات ،و ذلك لعمل الدولة على استهداف التأثير الإيجابي على النشاطات الاقتصادية بما يضمن استمرارية عمل الاقتصاد و تطوره وكذلك العمل على تقليل التفاوت الاجتماعي فيما يخص توزيع الدخول، كما إن عديد الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الإيرادات العامة إذ تحولت الإيرادات غير العادية إلى عادية مع ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق

1-حسين مصطفى حسين :المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الخامسة،2006،ص16

[2] -حسين مصطفى حسين:المالية العامة،مرجع سبق ذكره، ص16.

السياسة المالية، و على هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى و المفهوم الحديث للمالية العامة، لذلك اتجه الفكر المالي الحديث إلى التحول إلى تقسيم آخر أكثر واقعية على النحو التالي:

1- **النفقات الجارية:**

وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة و إشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل أجور و رواتب، مساهمات العاملين و كذا الإنفاق شكل مدفوعات الفوائد و الإعانات[1].

2- **النفقات الاستثمارية:**

و هي نفقات تكوين و تحصيل رأس المال الثابت من مخزون ،أراضي و كذا أصول غير مادية و الهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي ،و توصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة و لا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

بالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيف للنفقات العامة، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد و زيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، فكل النفقات أصبحت تتكرر سنويا و حتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة ،فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات، منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية،ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية[2].

ثانيا: المعيار الوظيفي

وينقسم المعيار الوظيفي إلى 4 أقسام رئيسية وهي[3]:

---

[1]- international monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990,pp177,182

[2]-احمد فريد مصطفى، و سمير محمد السيد حسن:الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق بدون طبعة ،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر،1989،ص61.

[3]- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام : مبادئ المالية العامة ، الطبعة الأولى ،دار المسيرة ، الأردن 2007، ص119.

أ- نفقات الخدمات الحكومية العامة.

وهي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى، ومنها نفقات الأمن والدفاع، نفقات العدالة، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

ب- نفقات الخدمات الاجتماعية:

وهي تشمل نفقات التعليم ، نفقات الصحة و الرعاية الاجتماعية ، وكذا نفقات الثقافة و البحث العلمي و عموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية.

ج-نفقات الخدمات الاقتصادية:

تبرز في النفقات التي تضاف نفقات نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة و الأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي ، و تضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل و الموصلات ، الكهرباء و الماء ،إضافة إلى نفقات دعم التجارة الخارجية و الزراعية و نفقات حماية الغابات و كذا نفقات دعم السياحة و عمليات الري و الصرف.

وتهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي وهذا النوع من النفقات تولى له أهمية كبيرة في الدول النامية خصوصا، نظرا لضعف نشاط القطاع الخاص بها .

د- نفقات خدمات حكومية أخرى: وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام و فوائده، إضافة إلى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية.

ثالثا: المعيار الاقتصادي.

تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي إلى:

أ- نفقات حقيقية:

و تشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، و هي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع و الخدمات ، و نجد منها رواتب و أجور موظفي الدولة ،النفقات التعليمية و الصحية و نفقات المشاريع الإنتاجية ، و يكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما و نوعا .

ب- **نفقات تحويلية:**

ويقصد بها تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولاتفعل مباشرة سوى أنها تحول القدرة الشرائية في ما بين الأفراد والجماعات أي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل القومي وهي عادة تتم بدون مقابل وقد اعتمد كتاب المالية العامة في التفرقة بين النفقات العامة والحقيقية والتحويلية بعض المعايير[1]:

1- **معيار المقابل المباشر:**

و يقصد بالمقابل المباشر ما تحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة و بناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة ، و تكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجانا وكونها لم تقدم بدون مقابل، بل إن المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات إنشاء المرافق الصحية والتعليمية وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين.

2- **معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي:**

تعتبر النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلا، أما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد و تقتصر على إعانات المرضى و البطالة و التقاعد بالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

1- **معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:**

فحسب هذا المعيار فان النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج و تقديم مقابل لها في شكل أجور ورواتب وفوائد، أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الإفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

---

[1]-محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام ،المالية العامة والنظام في الإسلام ،الطبعة الاولى دار المسيرة الاردن، 2000،ص 114,115 .

المبحث الثاني:أهم النظريات المفسرة للنفقات العامة.

يعتبر مصطلح الإنفاق العام من أكثر المصطلحات التي أخذت اهتمام من طرف المدارس والمفكرين الاقتصاديين ومن أجل الإلمام بهذا المصطلح وتحديده والوقوف على اراء بعض المدارس الاقتصادية حول الإنفاق، سيتم التركيز في هذا المبحث على أهم المدارس:

المطلب الأول: نظرية النفقة العامة في المدارس الكلاسيكية و النيوكلاسيكية.

تعددت الآراء الاقتصادية واختلفت باختلاف المفكرين والمدارس حول طريقة وحجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن أهمها:

لقد هيمنت خلال هذه الفترة من القرن التاسع عشر (19) فلسفة الفكر الكلاسيكي التي تبنت في مجال المالية العامة مبدأ الحرص على تحديد النفقات والاقتصاد فيها وللوصول إلى ذلك يجب الإبقاء على توازن الميزانية العامة للدولة ولضمان كل هذا رأي الكلاسيك في تحديد أداء الدولة الاقتصادي الوسيلة المثلى لذلك ،فتدخل الدولة حسبهم يؤدي لا محالة إلى زيادة النفقات مما يحدث خللا في توازن ميزانية الدولة و الذي ينتج عنه اضطراب في الحيات الاقتصادية و الاجتماعية[1].

هذه النظرية تقترن بشكل خاص بكتابات آدم سميث ومدرسة المفكرين المؤمنين بتدخل السلطات العمومية، وقد كانت التداعيات السياسية لليبرالية الاقتصادية، داخلياً أنه يتعين على الحكومة قدر الإمكان، الاقتصار على الحد الأدنى من المهام والأدوار في المجتمع. وخارجياً، نصت على نظرية الحد الأدنى من المهام الحكومية في كون مهمة سلطات الدولة هي حماية الدولة من الخطر الخارجي. وقد اقترنت الليبرالية الاقتصادية، بوصفها نظرية دولية بشكل خاص بالدعوة إلى مراعاة النشاط الاقتصادي والتجارة الحرة وإلى ما يمكن أن يدعى اليوم بالترابط المعقد. وكان المؤمنون بها يعتقدون أن هذا النظام من العلاقات التي من شأنها إزالة أسباب اقتصادية هامة للصراع في النظام، وأن هذا

---

[1]ـــ- محرزي محمد عباس :اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون ،الجزائر2005،ص18.

سبب إضافي يزيد على أسباب وجودها المنطقية ويتجاوزها لحد مساندتها، وأن فكرة تكوين نظرية للنفقة العمومية كان هاجسا لمفكري التيار الاقتصادي لكل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية إلى تاريخ غير بعيد وهذا انطلاقا من دوافع وأسباب يمكن أن نلخصها فيما يلي:

السبب الرئيسي يكمن في الموقف المعتمد من طرف الكلاسيكيين ومراعاتهم للدولة ونشاطاتها فهذا المذهب من الفكر الاقتصادي معاصر للثورة الصناعية ومستوحى من التنظير الليبرالي، من أهم ممثليه نجد (ديفيد ريكاردو، آدم سميث، مليس، ميل، ساي) الذين يعتبرون من كبار المؤسسين للمدرسة الكلاسيكية، ونتيجة لهم يرى "ىسايفي" تحليله للنفقة العمومية انطلاقا من اعتباره أن القاعدة الذهبية فيما يتعلق أو يختص بنفقات الميزانية ترتكز على التحديد الدقيق لهذه الأخيرة والذي يؤمن النظام الاجتماعي و حدود التراب القومي (كل نفقة تزيد عن مستواها، تشكل إسرافا أو تبذيرا ضارا ومفاجئ من قبل المكلفين).

منذ ذلك الحين الكلاسيكيون و النيوكلاسيكيون لم ينتهوا عن تكوين احتياطيات متجاوزة الحد لاختلاف وتعدد أشكال النفقة العمومية من دون أن يثبتوا صحتها أو واقعيتها بأي دليل.

عموما لا يمكننا القول أنها الفكرة أو السبب الوحيد الذي يجعلنا ننفي تواجد نظرية للنفقة العمومية بالنسبة للكلاسيكيين أو النيوكلاسيكيين بل توجد أسباب أخرى أكثر خصوصية يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- يعتقد الاقتصاديون أن الدراسة والمعالجة العلمية لكثرة النفقات العمومية وتشتتها يقلل من استخراجها واستنتاجها.
- بصفة عامة تمت معالجة النفقة العمومية على أنها ظاهرة خارجية في النموذج المحدد للنشاط الاقتصادي للمجتمع، فهي كشف أولي لقرار عمومي يأخذ على أساس بعض المبادئ التي تتنافى مع المعرفة العميقة للاقتصاديين.

• التحليل الجبائي الكلاسيكي ينطلق من فرضية أن كل الضرائب المشكلة للمستخرجات الصافية للدخل الاجتماعي هي بدون مقابل، على هذا الأساس لا توجد نفقة عمومية مبررة لا على المستوى النظري ولا على المستوى الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: النفقة العامة في النظرية الكينزية.

كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات والنتائج المحققة من قبل "كينز"في هذا الطرح والمتعلق بمجال دراستنا لدور النفقة العمومية في النشاط الاقتصادي، كانت بدون شك هدف كل المنظرين الاقتصاديين والإسهامات الكبيرة للمدرسة الكينزية ومختلف قرارات المراكز الاقتصادية.

وكنتيجة لذلك فالنظرية الكينزية ترى أن مستوى النفقة العمومية والاقتطاعات الجبائية تمثل أدوات مهمة لسياسة الإصلاح والاستقرار الاقتصادي، فالتطورات التي تلت هذه المرحلة ركزت على العلاقة الكمية الموجودة بين النفقة العمومية والضرائب من جهة ومستوى الإنتاج والتشغيل والتبادل الخارجي من جهة أخرى، فالنفقات والإيرادات العمومية تصبح متغيرات تحكم أو آليات تحكيم، إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغة الخاصة بأصحاب النمذجة النيوكلاسيكية للسياسة والاقتصاد ،من هذا المنظور لا بد من الإشارة إلى وجود خاصيتين أساسيتين للطرح الكينزي للنفقة العمومية.

بالنسبة للكلاسيكيين، فالفكرة دائما ترتكز على الحجم الكلي للنفقة العمومية، كأداة لسياسة اقتصادية ظرفية بدون أن يمتد طرحهم أو تحليلهم على أهمية حجم القطاع العمومي بحد ذاته، بعبارة أخرى فزيادة النفقة العمومية من طرف عجز الميزانية يريح القطاع العمومي الذي يعتبر أن النفقة العمومية كمعطية.

الكينزيون لم يأخذوا بعين الاعتبار توزيع النفقة العمومية لمختلف الاستخدامات، ولا حتى منفعتها الجماعية ولا حتى إنتاجيتها، المهم لهم القدرة على إحداث الطلب الحقيقي والفعال.

المطلب الثالث: النفقة العامة بالنسبة للتيارات الجديدة في الفكر الاقتصاد.

---

[1]- عيسى ويتوفيق: فقير احمد مأمون دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية للمنشآت القاعدية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1980-2010)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر 2012 ص04،ص05.

إن مفهوم النفقة العمومية، كما نريد أن نبرزها كانت في لب الصراعات النظرية التي تطورت منذ أواخر الستينات، وانطلاقا من الأسباب الأولى لنجاعة وفعالية السياسة الرشيدة الكينزية نجد ثلاثة مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر وهي[1]:

- النقديون؛
- الاقتصاد الكلاسيكي الجديد؛
- الاقتصاد الكينزي الجديد.

وعليه يمكن توضيح أهمية النفقة العامة في ظل التحولات الراهنة في الفكر الاقتصادي، ومدى أهميته.

أولا: النقديون:

إن ظهور مؤشرات قوية لحدوث أزمة خانقة، في أواخر الستينات وبداية السبعينات في شكل ضيق للنمو ونسبة بطالة عالية وتضخم شديد، أدى إلى بروز أطروحات ليبرالية هاجمت الاقتصاد الكلي الكينزي،وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي والتضخم، صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى "Stagflation" (تضخم مصحوب بركود اقتصادي).

ومن خلال تحليلنا لأسباب ظاهرة تلازم التضخم مع الكساد التي عرفتها الدول الصناعية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضر، فإننا نرى أن الفترة الأولى التي أعقبت الحرب وعرفت مثل هذه الظاهرة إنما يرجع كما يرى الكثير من الاقتصاديين إلى طبيعة وظروف الحرب وإلى اعتماد النموذج الكينزي القائم على تفضيل السياسة المالية وما يتبعها من تدخل الدولة في زيادة حجم الإنفاق العام واعتماد ظاهرة النقود الرخيصة[2].

---

[1]- قديد عبد القادر:أثر النفقات العمومية للمنشآت القاعدية على النمو الاقتصادي للمدى البعيد ، دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، تخصص «تحليل اقتصاد كلي و اقتصاد قياسي"، أكتوبر-2008 ص25.

2-بلعزوز بن علي :محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية،2006 ، ص63 .

هذا المفهوم الجديد والكارثي بالنسبة للأطروحات الجديدة ما هو إلا نتيجة سياسات كنزية قصيرة المدى، المعتمدة على التدخل القوي للسلطات العمومية في النشاط الاقتصادي.

فالمذهب أو التيار النقدي والمنتمي لمدرسة شيكاغو والمتواجد منذ الخمسينات على مستوى الفكر الاقتصادي، ممثلا بأطروحات "فريدمان" الذي يعتبر من أهم ممثلي التيارات المناهضة والمضادة للكنزين.

فأطروحات هذا التيار يؤمنون أن التغيير في كمية النقود وحده يؤثر على النشاط الاقتصادي في المدى القصير فوضعية الآخذين بهذه الأطروحات المراعية أو المهتمة بالنفقات العمومية لا تشكك فيها وعليه بالنسبة للنقوديون "إذا كانت السياسة المالية ظاهرة في بعض المرات ناجعة، هذا لأنها ممولة من قبل خلق النقود."

لذا يجدر بنا أن نبين مدى تحليل هذا التيار بقيادة "فريدمان" ، للنقود وأثرها على السياسة المالية والنقدية للدولة، ففي حين أنه يعتبر من بين أهم المنظرين لهذا الملف الذي ظهر في أواخر عام 1960، آنذاك كانت السيطرة للأطروحات الكينزية قوية جدا، حيث أعاد الاعتبار للنظرية الكمية للنقود هذا ما جاء في كتابه، كما أنه ساهم في إعطاء تفسير حقيقي وواضح لمشكل التضخم، لأنه يعتبر أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية (أطروحة فيردمان للتضخم)[1] في كتابه. " من أجل إعادة الاعتبار للنظرية الكمية للنقود " فالتضخم هو نتيجة للنمو المستمر للكتلة النقدية وأكبر من ارتفاع الإنتاج.

وحسب "فريدمان"أن الحكومة تجد في التزاماتها زيادة أو رفع للنفقات العمومية عندئذ لا تستطيع أن تقيس الزيادة أو الارتفاع الرسمي للضرائب فمن المستحسن على الحكومة تطبيق وبعقلانية شكل الضرائب الغير المباشرة من خلال التضخم فالدولة ليست لها الإرادة أو الإمكانية أن تتحكم في النفقات المختلفة، فسياسة الإصلاح أو الاستقرار الاقتصادي تنتعش بتدخل الدولة عن طريق النفقة العمومية المكونة لها. وهكذا يبقى مشكل عويص وهو منحنى "فيليبس" هذا المنحنى يمثل إحدى أهم الدعائم للاقتصاد الكلي وفقا لنموذج IS-LMوالذي يثبت أن ارتفاع أو زيادة الأجور الحقيقية وبذلك ارتفاع الأسعار، يؤدي إلى انخفاض أو تدني مستوى البطالة والعكس بالعكس صحيح، هذا يسمح بتبرير تدخل السلطات العمومية في أغلب الأحيان عن طريق سياسة الموازنة، عن طريق

[1] - Friedman (1969) « inflation et système monétaire » calmmanlevy, paris p89

التجمعات النقدية كونها إجراءات بديلة من العرض النقدي بدرجة السيولة. هذه التغييرات في التجمعات النقدية تشير إلى دفع السياسة النقدية، بالإضافة إلى وجهة النظر للنشاط الاقتصادي والضغوط التضخّمية حتى تضمن قرار تحكيمي بين التضخم والبطالة.

وبالرجوع إلى منحنى "فيليبس" المتنامي لمعدل التضخم المتوقع، برهن النقديون على عدم إمكانية التحكيم بين التضخم والبطالة من منطلق إن مقدمة التوقعات المطابقة تستبدل الأجر الاسمي "لفيليبس" بالأجر الحقيقي لتحرف بذالك فرضية الوهم النقدي التي تشكل عنصرا أساسيا في قانون فيليبس ،في حين إذا كان الأعوان الاقتصاديون يتوقعون بصحة التضخم ويتقاضون الحساب ليس هناك أي علاقة عكسية بين التضخم والبطالة .

وأثار هذه النتائج على السياسة الاقتصادية بالإيحاءات الكينزية تكون جد معادية (مزعجة)لأنها تشترط أن تكون على المدى البعيد، وبعد مطابقة توقعات الارتفاع في الأسعار فان سياسة الضبط حكومية (ميزانية)أو نقدية كانت، لا يمكنها أن تحدث أي اثر إيجابي عدا أثارت التضخم وأما بالنسبة للسياسة الكينزية للتعديل بواسطة أدوات المالية العمومية فقد عرض "فريدمان "قواعد بسيطة تصاغ عن طريق العودة إلى اثآر استقرار اتوماتيكي نسبي وبنصوص ضريبية ونقدية، وفيما يخص المالية العامة فهو ينصح إن يكون التصرف بحرس في توازن الميزانية واستقرار النفقات والاقتطاعات، وبالنسبة للسياسة النقدية يقترح "فريدمان" المراقبة الدقيقة لتطور الكتلة النقدية بدلالة معدل النمو للمدى البعيد.

ثانيا:الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد[1].

هذا التيار من الفكر له نظرة أكثر جزئية للاقتصاد فهو وليد التقاء الإسهامات المختلفة لكل من "سميث"(1961)، "فيليب"(1970) ،"فريدمان"(1968) وتطورت من طرف"لوكاس"(1972)، و"سارجان" (1972)، ونتيجة لهذه النظرة (اقتصاد جزئي) فهم يوافقوا النقوديون لمدرسة شيكاغو ونظرية التوقعات العقلانية و التي أعدها"سميث"(1961)

[1]- بن عناية جلول أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر(1970ـــ 2002)مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، تخصص "تحليل اقتصاد كلي و اقتصاد قياسي، جوان2005 ص14.

وعليه وفي إطار هذه المدرسة، ترتكز نظرتهم على الفرضية والتي مفادها أن الدورات الاقتصادية تكون متطابقة مع التوازن الأوتوماتيكي لكل الأسواق مثل ما جاء في نظرية التوازن العامة "لــولراس" بفضل مرونة السعر والتصرف الأمثل للأعوان الاقتصادية الذي يفترض أن يكون عقلاني بالكامل.

ففرضية العقلانية تلعب دورا مهما في هذه المدرسة ونتيجة لذلك فالتوقعات العقلانية و الآخذين في هذا المسار يتجهون إلى النظرية الكينزية التي تعتقد بعض التقصير من الأعوان الاقتصادية (الفكرة الوهمية للنقود)، وإلى المفهوم "الفردماني" للتوقعات الحقيقية.

حيث تصحح أخطاء التوقعات بصفة متدرجة من الدالة الوحيدة للمعلومات الماضية، فهي تفترض أن الأعوان الاقتصادية تتوقع بدقة كل المتغيرات المتعلقة وخصوصا التي تؤثر على قرارات السياسة الاقتصادية.

هذه الفرضية التي تشير في أول الأمر على إعطاء مفاهيم اقتصادية جزئية على توصيات الاقتصاد الكلي بالنسبة للنقوديون، تقود إلى خلاصة جذرية في معناها انعدام الفعالية الكلية لسياسات التعديل الظرفية،إما كانت ميزانية أو نقدية.

نختار نظرية التوقعات العقلانية فمنظّري الاقتصاد الكلاسيكي الجديد يعتبروا أن النفقات العمومية مرتبطة بسياسة إصلاحية ريثما يتم تعديلها مستقبلا برفع الاقتطاعات الضريبية، عندئذ فالأعوان الاقتصادية تدخر جزءا من فائض الدخل حتى تقوم بمواجهة الأعباء المستقبلية. هذا ذو طبيعة تضاؤليه ينجر عنه تقييدا كلي لأثر مضاعف الميزانية.

فقد نظر إليها"سميث"(1961).ثورة في عالم صياغة التوقعات، حيث كان لها أثرا واضحا في إعادة صياغة النماذج الاقتصادية الكلية .

وتشير هذه الأطروحات وبالأخص التي طورها "بارو"(1974) أعادت مكانة ما أسموه المنظرين نظرية التكافؤ "لريكاردو"، "بارو "وضع مبدأ عدم الاختلاف في أسلوب تمويل العجز العمومي وقتئذ الاقتراض يصبح ببساطة مؤخرا، وبمرور الوقت العبء الضريبي يتحمله المكلفون الذين توقعوا كلية هذا التأخير.

وحسب "بارو" دائما كل نفقة للدولة تعوض بسرعة من طرف الادخار هذا ما يعدم كل محاولات الإصلاح، بعبارة أخرى،عجز الميزانية المموّل من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما زعم وأشاد بذلك الكنزيون، هذه الأطروحات أضحت هدفا كبيرا للنقد وعلى المستوى التجريبي لم تتحقق بعد.

في اعتقادنا أن النقد الأكثر واقعية والذي مسَّ المشكل الذي نحن بصدد تحليله هولـــ :"لوكاس"(1976) والمطور في مقاله المشهور (Econométrie Policy Evaluation: A Critique)في هذا المقال تقدم بفكرة:" إذا أردنا تقدير نتيجة مأخوذة من قياس للسلطات العمومية، فتبعا لهذا القياس لا بد أساسا من معرفة تغيرات التوقعات للأعوان الخاصة."

في هذه الحالة، النماذج الاقتصادية الكلية (تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتوجهات السياسات الاقتصادية)، فالمعالم مقدرة انطلاقا من معطيات سابقة، حينئذ وفي مفهوم التوقعات العقلانية فإن صناعة السياسات الاقتصادية لا تعطي إلا نتائج مؤسفة.

وقبل أن نستعرض حدود السياسة الاقتصادية في الفترة القصيرة، المؤيدون للاقتصاد الكينزي الجديد مهتمون جدا بمشكل المدى الطويل وخاصة بالنمو الاقتصادي، والدور الذي تلعبه الدولة في هذا الميدان.

في هذا الإطار وعلى خلاف الخلاصات السابقة فالمنظرين الاقتصاديين لهذا التيار توصلوا إلى نتائج مفادها مشروعية تدخل الدولة للمشاركة في وضع المكانيزمات والآليات التي تسمح بتامين النمو الاقتصادي المستديم والمحمي ذاتيا.

ثالثا: الفكر الاقتصادي الكينزي الجديد[1] :

التغيرات الكبيرة والجديدة في تطور الفكر الاقتصادي ولاسيما في نهاية الثمانينات، صاحبه بروز تيار جديد أبرز كتابه ينتمون إلى "كينز"هذا التيار يسمى" الاقتصاد الكينزي الجديد"، على اختلاف الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي بدا وكأنه يتنافى مع الكنزيين الجدد.

هذه المدرسة تؤكد على ضرورة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي باعتمادنا على طريقة مماثلة لفرضية التوقعات الرشيدة ، أما فيما يخص اختلال الاقتصاد الكلي فتفسره بضعف (عجز) السوق، ونقول بصراحة أنه منذ الثمانينات والوضعية الاقتصادية متميزة بارتفاع البطالة من جراء تدني الأسعار والأجور، هذه الوضعية أنذرت وبدون هوادة المنظرين وحتى المسئولين عن السياسة الاقتصادية. فإذا حاول الأوائل ترقية أدوات التحليل التي تسمح بتفسير النتائج وعرض الحلول، فالآخرون ركزوا مبدئيا على وضع نصائح وتوصيات تيارات الفكر الاقتصادي الأكثر شيوعا.

---

[1] - قديد عبد القادر؛مرجع سبق ذكره ص 28،30،29.

في هذه الأثناء، إذا كانت السياسة الاقتصادية للتيار الليبرالي في السنوات الأخيرة سمحت بتقوية تنافسية المؤسسات ورد الاعتبار للتوازن النقدي وكبح التضخم، لم يتمكنوا من تحسين وضعية التشغيل والبطالة.

لهذا أصبح الاهتمام حاليا منصبا على الاقتصاد الكينزي الجديد مع إعادة النظر في الوضعيات المستوحاة من مراعاة السياسة المرتكزة على تدخل السلطات العمومية.

نشير إلى أن كل النتائج المسجلة في مختلف الميادين مازالت متباينة، وعليه نحدد على الأقل ثلاثة اتجاهات تدافع عن هذا التيار من الفكر:

أ- الكينزي الجديد المنطقي؛

ب- الكينزي الجديد الإخباري؛

ج- الكينزي الجديد الاستراتيجي.

أ- فالكنزي الجديد العقلاني(المنطقي) يفسر بطء التصحيح انطلاقا من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة،... الخ.

ب- أما الكينزي الجديد الإخباري أو الإعلامي: أثبت أن الاختلال مشتق أساسا من خلل في المعطيات (المعلومات)

ج- وأخيرا الكينزي الجديد الاستراتيجي : موضوعه تفسير البطالة الجزئية و مشاكل التنسيق في القرارات.

كل هذه الاتجاهات مهدت لميلاد أدبيات مهمة للغاية اعتمدت كليا على النمذجة، بإدماجها لمختلف الفرضيات المذكورة سابقا، وكذلك النماذج المدمجة لفرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة في إطار السوق والمنافسة الكاملة أو التامة، حيث أثبتت في هذه الظروف أن الإنتاج أصغر من مستواه الأعظم، والذي يقوي فكرة زيادة الاستهلاك.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

للإنفاق العام مجموعة من الآثار، هناك أثار مباشر وآثار غير مباشر وفي هذا المبحث سوف نحاول أن نركز على أهم هذه الآثار، حيث تطرقنا إلى الآثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة وعلاقة تمويل النفقات العامة بآثارها الاقتصادية :

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

أولا: أثار النفقات العامة على الاستهلاك.

يقصد بالآثار المباشرة النفقات العامة في الاستهلاك القومي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي تتم خلال دور الدخل، وتباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي عن طريقين:

أولهما شراء الدول لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية وثانيتهما قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقات، أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقة[1].

- **النفقات العامة التي تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية:**

تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلبا على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤثر في الاستهلاك القومي على النحو التالي:

أ- تقوم الدولة بشراء الخدمات الاستهلاكية مثل الخدمات الطبية والعلمية ...إلخ وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي أو العام، وتعتبر النفقات العامة على مثل هذه الخدمات نفقات استهلاكية رغم أنها خدمات عامة.

ب- كما تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية، مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية لإشباع حاجة بعض العمال والموظفين، ولإفراد القوات المسلحة، أو يكون الغرض من هذه النفقات توزيع السلع بالمجان على بعض الفيئات الفقيرة، أو غير ذلك، أو يكون الغرض منها زيادة المخزون في حالة الحروب والظروف الاستثنائية.

[1]-خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: اسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

ü توزيع الدولة لدخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك[1].

تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الإفراد بمقابل أو بدون مقابل، تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك، وذلك حسب التفصيل الأتي:

أ- تتعدد وتتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة لإفرادها: فإما أن تكون على شكل رواتب وأجور تمنحها للعمال والموظفين، أو تكون على شكل ريع تمنحه لمؤجريها أو على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها.

ب- بالإضافة إلى ذلك تقوم الدولة بتوزيع الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، بدون مقابل على بعض الفيئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع، مثل الإعانات، البطالة، الشيخوخة.

ثانيا: أثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي[2].

يعد موضوع توزيع الدخل القومي من الموضوعات الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإنما كذلك في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج، وتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة.

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل القومي على مرحلتين، فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه، ثم تتدخل ثانيا عن طريق إدخال التعديلات التي ترها ضرورية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية، على التوزيع الأولي وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي، أي التوزيع بين المستهلكين أو التوزيع النهائي.

أ- تدخل الدولة في التوزيع الأولي (بين المنتجين)

حيث تتحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب العمال وتحسين إمكانياتهم الإنتاجية. ويتم ذلك من خلال التعليل والتدريب الفني وتحسين ظروف المعيشة. فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والفني تحسنت ظروف معيشته كما زادت إنتاجيته.

---

[1]- نفس المرجع، ص 98.

[2]-نفس المرجع، ص105.

ب- تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي).

في هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية، الناجمة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين وتعتمد الدولة بشكل كبير الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو القومية.

ثالثا: آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي.

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج والعمالة في المجتمع من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، إذ أنها تشكل جزءا هاما من الطلب، كما يمكن أن تشكل إما اقتطاعا حقيقيا من موارد الدولة تستهلكه إداراتها في مصالحها المختلفة، وإما اقتطاعا مؤقتا يستخدم لتحويل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى من المواطنين، وبذلك يتوقف أثرها على طريقة تصرف المستفيدين منها، وعلى درجة التنمية في الدول التي تعاني مظاهر التخلف. إن الإنفاق على الوظائف الأساسية العامة يؤدي إلى توفير الاستقرار اللازم لنمو الإنتاج. كما أن النفقات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي وللتعرف على الأثر المباشر للإنفاق العام على النتاج القومي يتعين التفرقة بين أثر يتحقق في الزمن القصير وأثر يتحقق في المدى الطويل.

أ ــ في المدى القصير:

تهدف الدولة من خلال التأثير في هيكل الإنفاق العام إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من تقلبات الدورة الاقتصادية. فمن خلال الطلب الكلي الفعال (الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية) تستطيع الدولة ان تتحكم في النشاط الاقتصادي، فتستطيع أن تزيد من الأنفاق العام في أوقات الانكماش حين يحجم الأفراد عن القيام بالنشاط الاستثماري أو أن تحد من الإنفاق العام في أوقات التوسع الاقتصادي للحد من التضخم، وبهذا يتوفر النشاط الاقتصادي نوع من الاستقرار عبر مراحل الدورة الاقتصادية[1].

[1]-دويدار محمد: دراسات في الاقتصاد المالي، القاهرة، دار المعرفة ،1992،ص 369.

ب ــ في المدى الطويل:

تهدف الدولة إلى تطوير هيكل الاقتصاد القومي بالقيام بنوع من الإنفاق العام عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية مما ينعكس بعد فترة طويلة في زيادة الدخل القومي.

هذا الإنفاق يترتب عنه توجيه مباشر أو غير مباشر للموارد الإنتاجية. فالنسبة للتوجيه المباشر للموارد الإنتاجية يتم عن طريق إنفاق الدولة على الاستثمار العام وهو على أنواع مختلفة:

- الإنفاق على إقامة رأس المال الأساسي وهو رأس المال اللازم لتزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية اللازمة للإنتاج، مثال ذلك رأس المال اللازم لأداء خدمات المواصلات والإضاءة ومياه الري...الخ، أثر هذا الإنفاق ينعكس على النتاج القومي من خلال تحقيقه لقدر كبير من الوفرات الخارجية.

- الإنفاق على استغلال بعض الموارد الطبيعية التي لا يقوم الأفراد والمشروعات الخاصة بها نتيجة انتقاء عامل الربح فيها من ذلك الإنفاق على استصلاح الأراضي الزراعية إما التوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية يتم حينما تؤدي هذه النفقات إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل وعلى الادخار مثل نفقات التعليم والصحة.

كما تستطيع الدولة نقل بعض عناصر الإنتاج من فرع إلى أخر بتأثيرها على معدل الربح، ويتم ذلك بأن تضمن الدولة للمشروع إيرادا معينا(عن طريق شراء أو سد عجز ميزانية المشروع أو بتوجيه الموارد التي تحث تصرف الأفراد إلى بعض المناطق التي تكون بالنسبة للمناطق الأخرى للاقتصاد القومي نتيجة للتطور غير المتوازن لأقاليم البلاد)[1]، يترتب عن التوجيه المباشر وغير المباشر للموارد الإنتاجية تغيير نمط استخدام هذه الموارد بما يريد الناتج القومي، ذلك لأن هذا الأخير يتوقف على مستوى تشغيل الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع، وكيفية توزيع هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وأخيرا مدى الكفاءة في استخدام هذه الموارد، ومن ثم يمكن للإنفاق العام إذا ما غير من نمط استخدام الموارد الإنتاجية أن يؤثر على الناتج القومي.

وتأخذ النفقات الإنتاجية شكل الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشروعات الخاصة، أو المشروعات العامة. فبالنسبة للإعانات المقدمة للمشروعات الخاصة يمكن أن

[1]- حسين مصطفى جسين: المالية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص31.

تكون في صورة إعانات "سالبة" كإنشاء فراغ ضريبي حول نشاط معين تهدف الدولة إلى تشجيعه باجتذاب رؤوس الأموال إليه، أو إعانات "إيجابية" كضمان حد أدنى لأسعار المنتجات، أو إعانة قصد سد عجز في ميزانية المشروع.

أما بالنسبة للإعانات المقدمة للمشروعات العامة، فالغرض منها إما إعادة التوازن المالي لتلك المشروعات نتيجة بيعها للإنتاج بأقل من سعر التكلفة، أو ضمان الحفاظ و الاستمرار في النشاط بمعدل لا يقل (كما و كيفا) عن المعدل الذي يحققه القطاع الخاص، أو زيادة تنافسية القطاع العام.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

لاتقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة وإنما تشمل أيضا الآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشا من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة في الاستهلاك القومي، من خلال الاستهلاك الموالد، أي من خلال مايعرف بأثر المضاعف أو الضارب، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج القومي، من خلال الاستثمار المولد، أي من خلال مايعرف بأثر المعجل أو المسارع[1].

وسوف ندرس أثر كل منهما على التوالي:

أثر المضاعف (الضارب)[2]:

استخدم "كينز" فكرة المضاعف لتبين أثر زيادة الإنفاق الاستثماري على الدخل القومي بصورة مضاعفة عن الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، إلا أن الفكر الاقتصادي الحديث اتجه إلى تعميم فكرة المضاعف ليس فقط بالنسبة للاستثمار ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الإنفاق العام.

تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى توزيع دخول جديدة على عوامل الإنتاج (أجور، فوائد، مرتبات، أرباح)، ووفقا للميل الحدي للاستهلاك تقسم الزيادة بين الاستهلاك والادخار، وتؤدي الزيادة في الاستهلاك إلى خلق طلب جديد على السلع الاستهلاكية أي زيادة الإنتاج من هذه السلع مما يعني توزيع دخول جديدة، وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول .

---

[1] خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية: اسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص99

[2] - باهر محمد علتم وسامي السيد.: اقتصاديات المالية العامة،دار الثقافة العربية،1998 ، ص350

إذن مضاعف الإنفاق الحكومي هو المعامل الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي، يعطى هذا المعامل بالعلاقة التالية:

ولأن الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار= 1

إذن

وتجدر الإشارة إلى أن أثر المضاعف يختلف باختلاف درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز الإنتاجي مرنا كلما أمكنه التجاوب مع الزيادات المتتالية للاستهلاك وهو ما ينطبق على البلدان المتقدمة، أما في البلدان المتخلفة وعلى الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها، فإن أثر المضاعف ضعيف نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيها، كما أن عدم استقرار المضاعف ينتج عن تقلبات العادات الاستهلاكية للفئات الاجتماعية، فهذه العادات لا تتوقف فقط على مستوى الدخل، بل قد تتأثر بأمور أخرى كالأزمات، الحروب، .... الخ.

وأخيرا يتوقف أثر المضاعف على مدى استخدام المستفيدين من الدخول الموزعة فإذا تم اكتناز هذه الدخول أو تم استخدامها في سداد ديون سابقة فإن آثار المضاعف لا تتحقق.

أثر المعجل (المسارع)[1] :

لا يقتصر الأثر غير المباشر للنفقات العامة في الإنتاج على الزيادات المتتالية للاستهلاك، وإنما هناك آثار غير مباشرة أخرى تحدث في الدخل القومي من خلال التأثير على حجم الاستثمار (الاستثمار المولد). فمن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل والتشغيل من خلال عمليات الاستهلاك المتتابعة الناشئة عن أثر المضاعف، تؤدي بالمنتجين إلى توسيع الطاقة الإنتاجية لمشروعاتهم بزيادة الطلب على الاستثمار بمعدلات أكبر، ويمكن حساب المعجل بالعلاقة التالية:

[1]- شامية أحمد زهير والخطيب خالد: أسس المالية العامة مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

حيث:

Δ: يمثل التغير في الاستثمار

Δ: يمثل التغير في الانفاق

ويتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال، أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، فمعامل رأس المال يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة ما، ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج وهي تختلف حسب درجة تقدم الفن الإنتاجي وتبعا لطبيعة كل صناعة.

المطلب الثالث: علاقة تمويل النفقات العامة بآثارها الاقتصادية.

أولا: علاقة التمويل بالضرائب.

الإنفاق العام على الاستثمار الممول بالضرائب عادة ما يمثل إنفاقا يحل محل إنفاق أخر، إذ ينقص الإنفاق الخاص عن طريق الضرائب و يزيد الإنفاق العام عن طريق الاستثمار العام. فإذا أرادت الدولة أن تحدث أثار توسعية ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، عليها الابتعاد عن الضرائب كوسيلة لتمويل الإنفاق على الاستثمار العام. فالضرائب في غالب الأحيان ينتج عنها أثار انكماشية على أساس أن تحصل عليه الدولة كإراد عن طريق الضرائب يحد و لو بشكل جزئي من الإنفاق الفردي الخاص. علما أن هذا

الأثر الانكماشي يختلف باختلاف أنواع الضرائب[1]:

- فإذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق ضرائب تمس أساسا أصحاب الدخول المنخفضة (الضرائب غير المباشرة مثلا) فإن هذه الطريقة في التمويل تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الخاص مما يعني تخفيض الطلب الكلي الفعال. و عليه فإن هذه الطريقة غير ملائمة في توزيع الدخل.

- أما إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق ضرائب تمس بصفة رئيسية ذوي الدخول المرتفعة(الضرائب التصاعدية، ضرائب التركات) فإن الإنفاق الخاص على الاستهلاك

[1]- عادل أحمد حشيش :أساسيات المالية العامة ، مدلخ لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،لبنان ص98.

لا ينقص كثيرا، إذ أن هؤلاء يحاولون دائما أن يحافظوا على نفس الاستهلاك، شريطة أن لا يكون سعر الضريبة مرتفع جدا لدرجة يحد أو ينقص من استهلاكهم[1]، هذه الطريقة في تمويل النفقات العامة تساهم أيضا في إعادة الدخول لصالح الطبقات الفقيرة على حساب الطبقات الغنية.

ثانيا:علاقة التمويل بالقروض.

تتوقف الآثار الاقتصادية للقروض بمختلف أنواعها على عوامل عديدة منها مصدرها، طبيعة النفقات التي تمولها هذه القروض، نوعية التنظيم الفني المتبع في شأنها. وسنقوم فيما يلي بدراسة أثار إنفاق الأموال المقترضة حسب مصدرها، فهناك القروض الداخلية

(التي مصدرها مدخرات الأفراد، أو الناجمة عن التوسع في الائتمان، أو الإصدار النقدي الجديد). و القروض الخارجية(التي مصدرها هيئات أجنبية).

الآثار المترتبة عن إنفاق القروض الداخلية:

قد يتوجب على الحكومات اللجوء إلى القروض الداخلية لتمويل الإنفاق العام بإصدار سندات تطرحها في السوق المالية للاكتتاب العام، وهي بلجوئها إلى القروض العامة تهدف لإحداث أثار توسعية أو انكماشية.

يترتب عن إنفاق القرض الداخلي في الداخل أثار توسعية خاصة إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموال عاطلة أو مكتنزة، ا وإنها أموال خلقتها البنوك التجارية و البنك المركزي(عن طريق التوسع في الائتمان)، في هذه الحالة يزداد الطلب الكلي بسبب طلب الدولة الإضافي الناجم عن إنفاق القرض. فإذا كان في الاقتصاد القومي جانب من القوى الإنتاجية عاطلا(وجود بطالة مثلا) فإن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الإنتاج، و لا يكون تأثير القرض على مستوى الأثمان كبيرا. إما إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن فإن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا تضخميا.

أما عندما تقوم الدولة بإنفاق القرض الداخلي في الخارج فإن ذلك سيترتب عنه أثار انكماشية، لان الدولة عند قيامها بالاقتراض من المصادر الداخلية فإنها تمتص جزء من القوة الشرائية الداخلية لتستعملها في الخارج (كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية

[1]- دويدار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 114

أثناء الحرب العالمية الأولى من إنفاق لجزء كبير من حصيلة قروضها الداخلية في شراء سلع فرنسية)، فهذا النوع من الإنفاق يساهم في التخفيف من حدة التضخم.

الآثار المترتبة عن إنفاق القروض الخارجية :

تختلف الآثار الناجمة عن إنفاق القروض الخارجية بحسب أوجه استخدام مبالغ القروض، فإذا كانت هذه القروض موجهة لاقتناء سلع استهلاكية مما يعني زيادة الطلب على هذه السلع، و كان الجهاز الإنتاجي قابل لمواجهة هذه الزيادة، فإن هذه القروض سيكون لها أثر توسعي. أما في الحالة العكسية (عدم قابلية الجهاز الإنتاجي للتوسع)، فإن هذه القروض لا تلبث أن تحدث أثار تضخمية. أما في حالة توجيه هذه القروض لاقتناء سلع إنتاجية فإن ذلك سيؤدي إلى التوسع في الاستثمار و رفع مستوى الدخل.

ويؤخذ على تمويل الإنفاق بالقرض عدة ملاحظات نذكر منها[1]:

- إن الإنفاق العام ذا المردودية الآنية أو القصيرة الآجال يؤدي إلى أن تتحمل الأجيال اللاحقة التي لم تستفيد من القرض عبء التسديد
- إن عبء تمويل التنمية الاقتصادية يقع على كاهل ذوي الدخول الضعيفة لصالح ذوي الدخول المرتفعة و هذا في حالة ما إذا كان الهيكل الضريبي يتركز على الضرائب غير المباشرة و قام أصحاب الدخول العليا في الاكتتاب في القرض فإنهم يحصلون على أقساط الاستهلاك و الفوائد من حصيلة الضرائب غير المباشرة التي تدفعها الفئات ذوات الدخول الدنيا. أي إعادة توزيع الدخول من الأفراد ذوي الدخول المنخفضة إلى الأفراد ذوي الدخول المرتفعة.
- يؤدي تمويل الإنفاق بالقروض العامة إلى إحداث حلقة مفرغة من العجز نتيجة تصاعد معدلات الفائدة و هذا راجع لأربعة عوامل[2]:

- نسبة التغير في معدل الفائدة منسوب إلى الدين العام.
- نسبة التغير في الدين العمومي إلى الناتج الداخلي.
- قيمة الدين العمومي منسوبا إلى الناتج الداخلي.
- معدل الفائدة منسوب إلى حجم الدين العمومي.

---

[1]- قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 1996،ص44.

2- نفس المرجع ، ص 45.

- اتجاه الاستثمارات نحو الانخفاض بفعل ارتفاع معدلات الفائدة الناتج عن التوسع في التمويل عن طريق القروض العامة و هو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي و بالتالي إلغاء اثر زيادة النفقات العامة.

- ينص مبدأ التكافؤ الريكاردي على أن أثر النفقات العامة مستقل تمام الاستقلال عن الطريقة التي يتم بها تمويل النفقات، إلا أن هذا المبدأ ليس صحيحا دائما، ففي حالة إصدار الخزينة لسندات أو التزامات فإن مدخرات المجتمع تتجه نحو هذه الإصدارات في حالة ما إذا كانت معدلات الفائدة الممنوحة عليها أكبر من تلك السائدة في الأسواق المالية على الأوراق المالية ذات نفس الطبيعة و المخاطر، و هذا ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع في معدلات الفائدة في الأسواق المالية إذا أرادت المؤسسات الاقتصادية إصدار سندات لتمويل استثماراتها. و تربط حدة ارتفاع معدلات الفائدة بمدى توفر أو ندرة الموارد المالية في الاقتصاد، فإذا كان هناك ادخار غير مستخدم فإن ارتفاع الطلب على الأموال لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع كبير في معدلات الفائدة، أما إذا كان طلب المؤسسات و السلطات العمومية يتجاوز موارد الادخار فإن معدلات الفائدة تعرف ارتفاعا كبيرا عما إذا لو تتجه هذه الأخيرة نحو الاقتراض.

علاقة التمويل بالإصدار النقدي:عندما لاتكتفي موارد الدولة لتغطية احتياجات الإنفاق العام فمن الممكن أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي الذي يقوم بخلق كمية إضافية من النقود الورقية يضعها تحت تصرف الخزينة العامة لاستخدامها في تغطية عجز الميزانية، هذا الأسلوب في التمويل له آثاره على الاقتصاد. فقد يؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية، كما قد يؤدي إلى الآثار المرجوة منه و هي تنشيط الطلب الكلي و زيادة الاستثمار.

وفي واقع الأمر فإن مخاطر التوسع النقدي عن طريق الإصدار النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار مع عدم إغفال أثر النفقات العامة على نمو الناتج الداخلي[1] .

إن الحكومة باختيارها الإصدار النقدي كطريقة لتمويل العجز تكون قد أحدثت ضريبة تضخم توقعها على أصحاب الأرصدة النقدية[2]، فالمداخيل التي تتيحها نفقات الحكومة

---

[1] -نفس المرجع، ص49.

[2] - لكحل ليلى، السياسة النقدية و مسارها في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الجزائر،1998،ص 103.

والتي تم تمويلها بفضل النقود الجديدة تضاف إلى المداخيل الناتجة عن نشاطات الإنتاج بشكل يدفع الأسعار إلى الارتفاع فلا تتحقق أي فائدة حقيقية، و هذا راجع إلى ارتفاع حجم الطلب عن كمية السلع و الخدمات المتاحة.

تتحدد طبيعة التمويل عن طريق الإصدار النقدي بما إذا كانت تتعلق باستثمارات آنية المردودية أو استثمارات بعيدة المردودية أو غير منتجة. فالعامل الزمني بين الإصدار و آجال مردودية الاستثمار يلعب دورا هاما في تحديد حجم أثار هذا النوع من التمويل حتى لاتتحول إلى ضريبة تفرض على أصحاب المداخيل بفعل الأثر التآكلي على المداخيل و الأرصدة المودعة في البنوك و حسابات التوفير والادخار فضلا عن قيمة ديون الأعوان الاقتصادية[1].

[1] - قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص50.

خلاصة الفصل:

بعد تعريف الإنفاق العام في هذا الفصل، واستعراض السياسة الإنفاقية في النظريات الاقتصادية، تبين أن الإنفاق له أهمية بالغة، وذالك من خلال تأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية، وكذالك اتضح أن السياسة الإنفاقية تمثل احد الأدوات التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نجد أن السياسة الإنفاقية يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال، كذلك لايمكن إنكار فعاليتها والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الأسعار ومستويات الاستثمار.

أما في الفصل الثاني فسيتم دراسة محددات الإنفاق، ومراحل تطوره في الجزائر.

الفصـــل الثاني:

محددات الإنفاق العام

ومراحل تطوره

بالجزائر

تمهيد:

أدى تطور الدول المعاصرة، إلى تدخلها في كل أوجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يتطلب ازديادا مذهلا في حجمها و تنوعها، ولذلك اهتمت الدراسات المالية الحديثة، بتحليل طبيعة هذه النفقات وتصنيفها.

ومن أجل تسهيل عمل الدولة، وجب عليها وضع إطار ومخطط شامل، يحدد طبيعة النفقة وحجمها، وكيفية إنفاقها، والجهة المستفيدة منها، إضافة إلى المصدر الذي يقوم بتمويلها، وحدود يستحسن عدم تجاوزها حتى تؤتي ثمارها المرجوة.

وفي هذا الفصل تم التطرق إلى محددات الإنفاق العام، وتطوره بالجزائر، ومن اجل الإلمام أكثر بجوانب هذا الموضوع تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أولا السياسة الإنفاقية في الجزائر ثم أهم محددات الإنفاق وبعدها مراحل تطور الإنفاق .

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر.

هناك نوعين أساسيين من النفقات العامة في الجزائر وفي هذا المطلب تم التطرق إلى تعريف هذه النفقات، وذالك حسب تصنيفها في الجزائر.

أولا: نفقات التسيير.

تعددت المفاهيم وتقسيم النفقات التسيير وفي هذا سوف نتطرق إلى أهمها.

أ- تعريفها

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات[1].

هي النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنيات الحكومية ومعدات المكاتب ....الخ ومنه لايمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني أي أنها لاتقوم بإنتاج أي سلعة حقيقية[2].

تقسيم نفقات التسيير

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[3]:

---

[1] - دروسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004 ،أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص346 .

[2] -ـــمحرزي محمد عباس :اقتصاديات المالية العامةمرجع سبق ذكره ص77.

[3] - أنظر قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي- ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- ضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة).

2- تخصيصات السلطة العمومية:

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

3-النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات ويضم ما يلي:

- المستخدمين- مرتبات العمل؛
- المستخدمين- المنح والمعاشات؛
- المستخدمين- النفقات الاجتماعية؛
- معدّات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

4- التدخلات العمومية:

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

إنّ كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول التالي الملحق بقانون المالية بالشكل التالي:

- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدّد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء، وفصل حسب طبيعة كل نفقة.
- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-1): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000
وزارة العدل	68.308.083.000
وزارة المالية	81.376.609.000
وزارة الطاقة و المناجم	36.273.458.000
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000

وزارة الشؤون الدنية و الأوقاف	23.302.271.000
وزارة المجاهدين	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة	2.711.530.000
وزارة النقل	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية	215.686.294.000
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة	154.122.325.000
وزارة الثقافة	21.604.452.000
وزارة التجارة	23.114.603.000
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000
وزارة التكوين و التعليم المهنيين	47.635.070.000
وزارة السكن و العمران	15.513.582.000
العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	276.503.735.000
وزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات	306.925.642.000
وزارة السياحة و الصناعة التقليدية	2.710.849.000
وزارة الشباب و الرياضة	34.352.001.000
وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار	4.149.500.000
وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية	2.230.922.000
وزارة الاتصال	11.813.725.000
المجموع الفرعي	3.952.575.911.000
التكاليف المشتركة	383.038.573.000
المجموع العام	4.335.614.484.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

ثانيا: نفقات التجهيز

أ- تعريفها:

"هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني والإجمالي وبالتالي نمو ثروة البلاد"[1]، كما يمكن تعريفها على النحو التالي "هي تلك النفقات المخصصة لبناء وتطوير الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، والإدارية وتكون وفقا للمخطط الإنمائي السنوي"[2].

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[3].

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة(القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إنّ نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إنّ تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

---

[1]- صالح الرويلي: اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الرابعة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ص32.

[2]- كماسي محمد الأمين: دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2001، ص20.

[3] - دروسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004 ، مرجع سبق ذكره، ص 350 .

ب- تقسيم نفقات التجهيز:

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

1- العناوين:

تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

2- القطاعات:

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

3-الفصول والموارد:

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية؛
- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛
- الفصل 242.....الصلب؛
- المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد.

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول الموالي:

جدول رقم(2-2): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات

الجدول

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	61.500	3.050.000
الفلاحة و الري	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة	13.741.060	22.286.060
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	1.113.654.100	713.925.100
التربية و التكوين	169.839.000	273.134.000
المنشات القاعدية الاجتماعية و الثقافية	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على السكن	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	0.000.0004	0.000 0004
المجموع الفرعي للاستثمار	2.025.159.060	1.811.979.160
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد)	.	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	.000.000100	51.500.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	.000.000115	.000.00075
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	.000.000215	732.227.500
مجموع ميزانية التجهيز	2.240.159.060	2.544.206.660

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

المطلب الثاني:تحليل تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة(1970-1999).

يمكن تلخيص تطور نفقات التسيير والتجهيز من خلال الجدول التالي، الذي يحلل المبالغ والنسب للإنفاق العام بالجزائر.

الجدول رقم: (2-3):تطور النفقات العامة خلال الفترة(1970- 1985)الوحدة: مليون دج.

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	
1970	4253	72,4	1623	27,6	5876
1971	4687	67,5	2254	32,5	6941
1972	5365	65,5	2832	34,5	8197
1973	6270	62,8	3719	37,2	9989
1974	9406	70,2	4002	29,8	13408
1975	13656	71,6	5412	28,4	19068
1976	13170	65,5	6948	34,5	20118
1977	15282	60	10191	40	25473
1978	17575	58,4	12531	41,6	30106
1979	20090	59,9	13425	40,1	33515
1980	26789	60,9	17227	39,1	44016
1981	34205	59,3	23450	40,7	57655
1982	37996	52,4	34449	47,6	72445
1983	44391	52,3	40434	47,7	84825
1984	50272	54,9	41326	45,1	91598
1985	54660	54,7	45181	45,3	99841

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (2-1):منحى تطور النفقات العامة خلال الفترة(1970-1985)

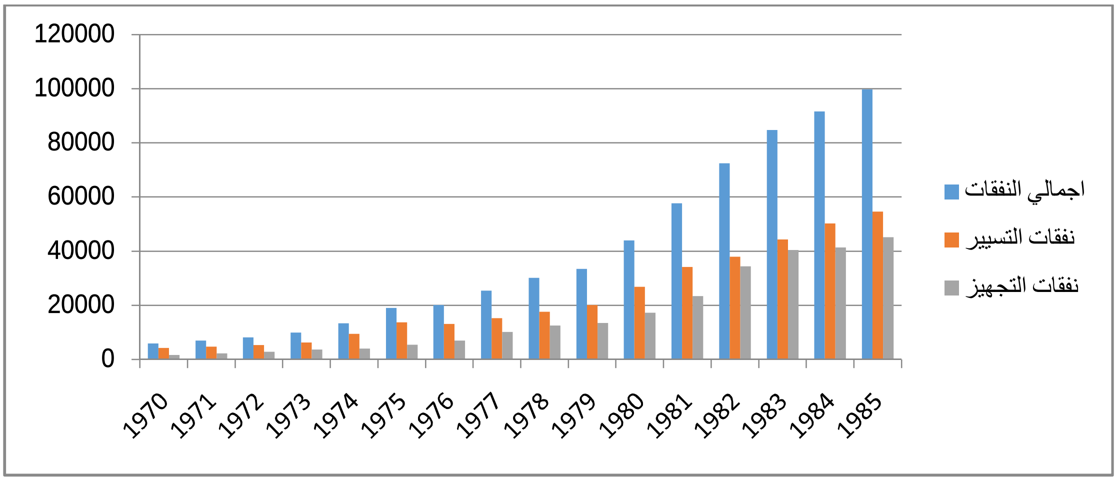

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم(2-3)

من خلال الجدول و المنحى يتضح لنا انه هناك مرحلتين أساسيتان سنتطرق لهما في ما يلي:

المرحلة الأولى: خلال المرحلة (1970-1979) نلاحظ تزايد نسبي لجميع النفقات وبنفس المعدلات،حيث كانت نفقات التسيير تستحوذ دائما على نسبة كبيرة من الإنفاق الإجمالي ،حيث حصلت قيمة 4253 مليون دينار جزائري سنة 1970 أي بنسبة 72.4%، وهي حصة الأسد وقدرت ب 15282 مليون دينار جزائري سنة 1977، غير ان نسبتها انخفضت إلى 60% من إجمالي النفقات هذا التزايد النسبي راجع إلى عدة اعتبارات نذكر منها:

- انتهاج الدولة لسياسة المخططات الرباعية:

ü حيث كان المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) والذي يهدف إلى وضع الأسس الاقتصادية القوية كما كانت تهدف الدولة من خلاله إلى تطوير وتحديث الزراعة بإصدار ميثاق الثورة الزراعية في 1971.

ü و أما المخطط الرباعي الثاني فكان تكملة لما جاء في المخطط الرباعي الأول و الذي امتد من(1974-1977).

- المشاريع الاستثمارية الضخمة التي أدت إلي زيادة النفقات الاستثمارية خاصة في ميدان المحروقات (صناعة التميع) وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال رؤوس أموال عالية حيث كان الغرض من إنشاءها هو التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع.

- استمرار الجزائر في سياسة التخطيط والنظام الاشتراكي يفسر الحجم الكبير لنفقات التسيير لأنهذا النظام ذو طابع اجتماعي بصورة كبيرة حيث تصبح الدولة من خلاله مسؤولة على كافة حاجات المجتمع.

المرحلة الثانية:

بعدها واصلت الدولة في مسيرتها التنموية من خلال المخطط الخماسي الأول(1984-1986)

في هذه المرحلة وقبل أزمة 1986الجزائر سجلت فائض في الميزانية لذلك سجلت زايد وارتفاع مستمر للإنفاق العمومي بلغت قيمته 99841مليون دينار جزائري سنة 1985، أخذت منه نفقات التجهيز45.3%، إلا أنه و رغم كل هذه التكاليف والاستثمارات لم يسجل تحسن في القطاع الصناعي نتيجة لسوء التسيير حيث ركزت على الصناعات الثقيلة والاستخراجية دون وضع قاعدة صناعية متكاملة ،مما أدى إلى إعادة النظر في السياسة المنتهجة وإستراتيجية التنمية خاصة بعد أزمة1986.

الجدول رقم(2-4): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1986-1999)الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	
1986	61154	60,1	40663	39,9	101817
1987	63761	61,3	40216	38,7	103977
1988	76200	63,7	43500	36,3	119700
1989	80200	64,4	44300	35,6	124500
1990	88800	65,1	47700	34,9	136500
1991	153800	72,5	58300	27,5	212100
1992	276131	65,7	144000	34,3	420131

1993	291417	61,1	185210	38,9	476627
1994	330403	58,3	235926	41,7	566329
1995	473694	62,4	285923	37,6	759617
1996	550596	76	174013	24	724609
1997	643555	76,1	201641	23,9	845196
1998	663855	75,8	211884	24,2	875739
1999	774695	80,6	186987	19,4	961682

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

ومن اجل تحليل الجدول التالي نوضح البيانات في منحنى نياني

الشكل رقم (2-2) : تطورات النفقات العامة خلال الفترة(1986 -1999)

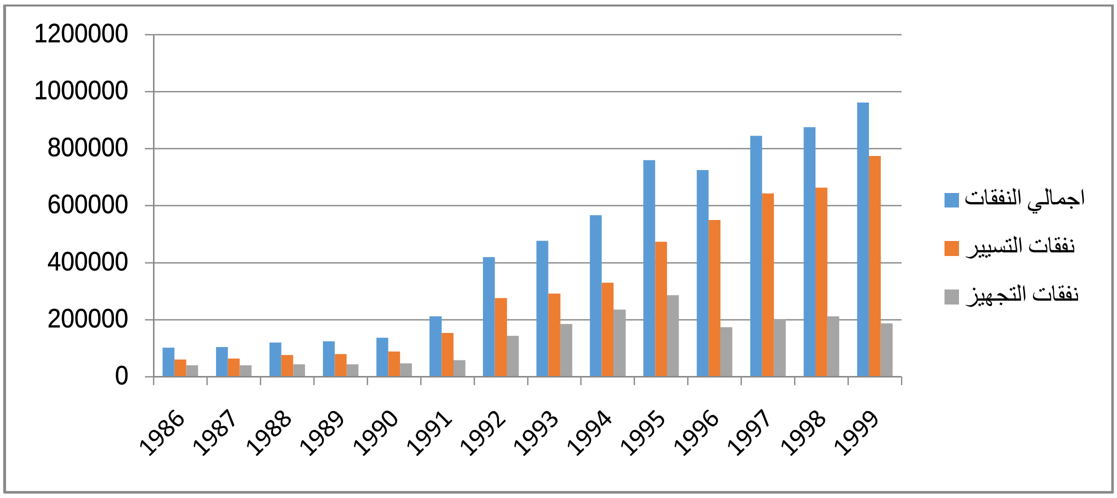

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-4)

من خلال الجدول والمنحنى يمكن أن نلاحظ في المرحلة(1986-1990) ارتفاع بمعدلات بطيئة لكل النفقات ومتقاربة، و هذا راجع لأزمة 1986 والمتمثلة في الانخفاض الكبير لأسعار البترول، حيث كان سعر البرميل حوالي 27.5 دولار وفي سنة 1985 انخفض الى 14.85 دولار للبرميل سنة 1986 حيث انهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية من المحروقات، مع العلم ان الجزائر تعتمد بشكل كبير في عائداتها على قطاع المحروقات التي تمثل نسبة 97 % ،فطرح ذلك عدة مشاكل وعراقيل واجهة إستراتيجية

التنمية، ومما زاد الطين بله هو سوء التسيير وضعف المقدرة على التخطيط التي كان لها أثر كبير في انسداد الاقتصاد الوطني.

وبعد سنة 1990 نلاحظ ارتفاع كبير لإجمالي النفقات خاصة نفقات التسيير التي بلغت قيمتها473694 مليون دينار جزائري سنة 1995 أي بنسبة 62.4%، وهذا راجع إلى الأزمة السياسية الخانقة التي أصبحت الجزائر فيها عاجزة على تخليص مستحقاتها الخارجية و أعباء الدين الخارجي الذي بلغ 86% سنة 1993 بعد ما كان 76% في 1992 فنتج عنه اللجوء إلى التمويل الخارجي ولكن في هذه المرحلة قامت البلدان المصدرة إلى زيادة الأسعار وهذا ما يفسر التضخم الكبير لحجم النفقات خاصة نفقات التسيير.

وهذا ما أدى بالحكومة في هذه المرحلة إلى إصدار نقدي لتغطية العجز في الميزانية وما ينجم عنه من تغير في قيمة الدينار لذلك لوحظ التزايد الكبير في حجم نفقات التسيير بعد سنة 1992 والتي كانت موجهة إلي التربية والتعليم والصحة وتوفير الأمن وتسديد أعباء الدين الخارجي والداخلي، وهذا ما أدى بالجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي بعد انسداد التمويل الخارجي والداخلي مما يفرض عليها الرضوخ إلى شروطه،فمنح للجزائر إعانات مادية قدرتب731.5 مليون دولار،كما استفادت سنة 1995 ب1.70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية وهذا ما يفسر ارتفاع النفقات سنتي 1992 و1995، إضافة إلى الحالة الأمنية التي عاشتها البلاد والخسائر الكبير التي تكبدها الاقتصاد الوطني إثر خراب منشأته وقواعده الأساسية وخسائره البشرية مما يستوجب على الدولة نفقات إضافية خاصة في الجانب الاجتماعي والأمني.

وبعد سنة 1995 يلاحظ تناقص ملحوظ في حجم نفقات التجهيز إذ بلغت174013 مليون دينار جزائري سنة1996 أي بنسبة 24% مع بقاء نفقات التسيير في تزايد مستمر

ويمكن تلخيص أسباب هذه التغيرات والاختلافات في عدة نقاط منها:

- أن الجزائر كانت تهدف في هذه الفترة إلى إصلاح الوضع الاقتصادي بعد ثبوت عدم نجاعة سياسة التخطيط التي انتهجت مقارنة بحجم المبالغ التي خصصت لها،لذلك قامت بوضع إستراتيجية تنموية تهدف من خلالها إلى:
  - تقليص التبعية الأجنبية في ميادين تكنولوجيا التمويل؛
  - الإصلاح الهادف للمؤسسة العمومية لكي تصبح أكثر فاعلية.

المطلب الثالث: تحليل تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة(2000-2013).

يمكن تلخيص وتحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2013 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-5): يوضح تطور نفقات الميزانية(2000-2013)الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	
2000	856193	72,7	321929	27,3	1178122
2001	963633	72,9	357395	27,1	1321028
2002	1097716	70,8	452930	29,2	1550646
2003	1199100	68,4	553600	31,6	1752700
2004	1200000	64,8	651200	35,2	1851200
2005	1255273	54,5	1047710	45,5	2302983
2006	1439549	40,5	1652698	59,5	3555428
2007	1652698	41,9	2294050	58,1	3946748
2008	2363188	48,4	2519003	51,6	4882190,7
2009	2593700	48,2	2788400	51,8	5382100
2010	2838000	46,0	3331952	54,0	6169952
2011	3434306	51,9	3184120	48,1	6618426
2012	4608250	62,0	2820416	38,0	7428666

2013	4847514	62,6	2891245	37,3	7738759
2014	-		-		-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم:(2-3) تطورات النفقات العامة خلال الفترة (2000-2013)

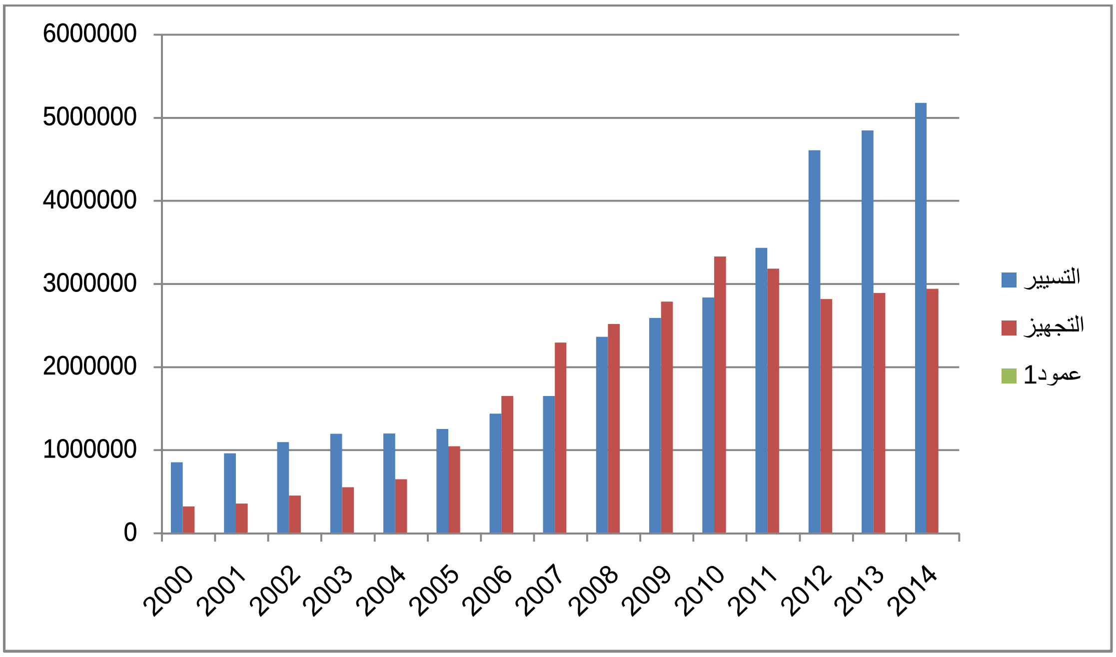

المصدر:من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-5)

تواصل نفقات التسيير استحواذها على القسم الأكبر من حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2005)، حيث بلغت أكبر نسبة لها سنة 2001 المقدرة ب 72.9%، و هذا راجع إلى النفقات الاستثنائية جراء فيضانات باب الواد سنة 2001، و زلزال بومرداس سنة 2003 حيث تم تغطية 102 مليار دينار جزائري في القانون التكميلي.

وفي المرحلة الممتدة من 2006 الى 2010 نلاحظ ولأول مرة نفقات التجهيز تفوق نفقات التسيير حيث بلغت 2115879 مليون دينار جزائري أي ما يعادل نسبة59.51% من إجمالي النفقات على غرار نفقات التسيير المقدرة بـــ 1439549مليون دينار جزائري ،بنسبة 40.49% من إجمالي النفقات ثم 1652698 مليار دج سنة 2007 بنسبة41.87%،وهذا راجع إلى تطبيق برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمنشآت الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-ـــ2009) الذي سخر له 55 مليار دولار منها 40.5% من أجل المنشآت

القاعدية،حيث أعطيت الأولوية للنقل بالسكك الحديدية باعتبارها مجالا حاملا للتطور والتنمية، خصصت له مبلغ 2.139 مليار دينار منها إنجاز الترمواي الجزائر وهران وقسنطينة، وقطاعات الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري استفادة 8% من إجمالي البرنامج التكميلي، والقطاع الإداري الحكومي استفاد من برنامج خاص لتطوير و إصلاح أهم الهيئات العمومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية بنسبة 4.8%من إجمالي البرنامج التكميلي وقطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال استفاد بنسبة 1.2% من إجمالي البرنامج التكميلي[1]، وتخفيض المديونية الخارجية للبلد لتبلغ اقل من 5 مليار دولار حيث كانت تبلغ 29 مليار دولار سنة 1999 وهذا ما يفسر حجم الكبير لنفقات التجهيز في هذه الفترة وتجاوزه النفقات التسيير.

ويهدف البرنامج إلى:

- تحسين الخدمات العامة خاصة الإدارة والقضاء؛
- تكوين الثروة البشرية؛
- زيادة النشاط الاقتصادي خاصة في مجال الزراعة؛
- البرنامج الخاص بتنمية الجنوب والهضاب العليا (2006-2007).

وخلال سنة 2009 حدث نوع من التوازن بين نفقات التسيير والتجهيز، 48.42% للتسييرو51.58% للتجهيز

وخلال سنتي (2011-ـــ2012) نلاحظ عودة نفقات التسيير لتستحوذ على اكبر نسبة من إجمالي النفقات حيث بلغت سنة 2011 قيمة 3434306 مليون دينار جزائري أي بنسبة 51.9% ، وسنة 2012 قيمة 4608250 أي بنسبة 62%حيث بقيت دائما ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام، وهذا راجع إلى تطبيق الدولة للبرنامج الخماسي (2010-2013) الذي خصص له مبلغ 286 مليار دولار والذي وزع أصالة على ثلاثة قطاعات وهي[2]:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية، والذي بدوره استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار جزائري،ما يمثل 45.42% من إجمالي البرنامج.

---

[1]- نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر،ص47.

[2]- نفس المرجع ، ص48.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، والذي قدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دينار جزائري، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.
- قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل، استفادت من 3500 مليار دينار جزائري ، ما يمثل نسبة 16.05%من إجمالي البرنامج.

ورغم الإنجازات الكبيرة في هذه المرحلة إلا انه تبقي هناك مشاكل اجتماعية وتدني المستوي المعيشي في المجتمع لأنه ليس هناك مشاريع تنموية إنتاجية تمتص هذه المشاكل لعلى المدى الطويل وتساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي مثل المصانع وتطوير القطاع الزراعي.

المبحث الثاني: أهم محددات الإنفاق العام في الجزائر.

هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الإنفاق العام ، وأكثرها عوامل اقتصادية وتتمثل في الناتج الداخلي الخام وتطور مخزون رأس المال، والعمالة، كل هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على سياسة الإنفاق العام وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى هذه العوامل تطور الناتج الوطني ثم تطور مخزون رأس المال وبعدها تحليل تطور العمالة.

المطلب الأول: تحليل تطور الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم(2-6): تطور الناتج الداخلي الخام(PIB) للفترة 1970-2013 الوحدة: مليون دج عرف تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2013 تدفقات مهمة أدت إلى نمو جد مرتفع كما هو مبين في الجدول الموالي:

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
PIB	21210	21682	26522	30809	55561	62574	74075	87241	104832	128233
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
PIB	162507	191469	207552	228552	263856	291597	296551	312707	347717	422043
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
PIB	554388	621333	554388	621333	1074696	1189725	1487404	2004995	2570029	2780168
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
PIB	2130491	3238198	4123514	5263900	6127000	7544100	8463500	9771600	10993800	11008300
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014					
PIB	12039000	14481008	14502249	15959790	-					

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم(2-4): منحنى بياني يوضح تطور الناتج الداخلي الخام للفترة(1970-2013)

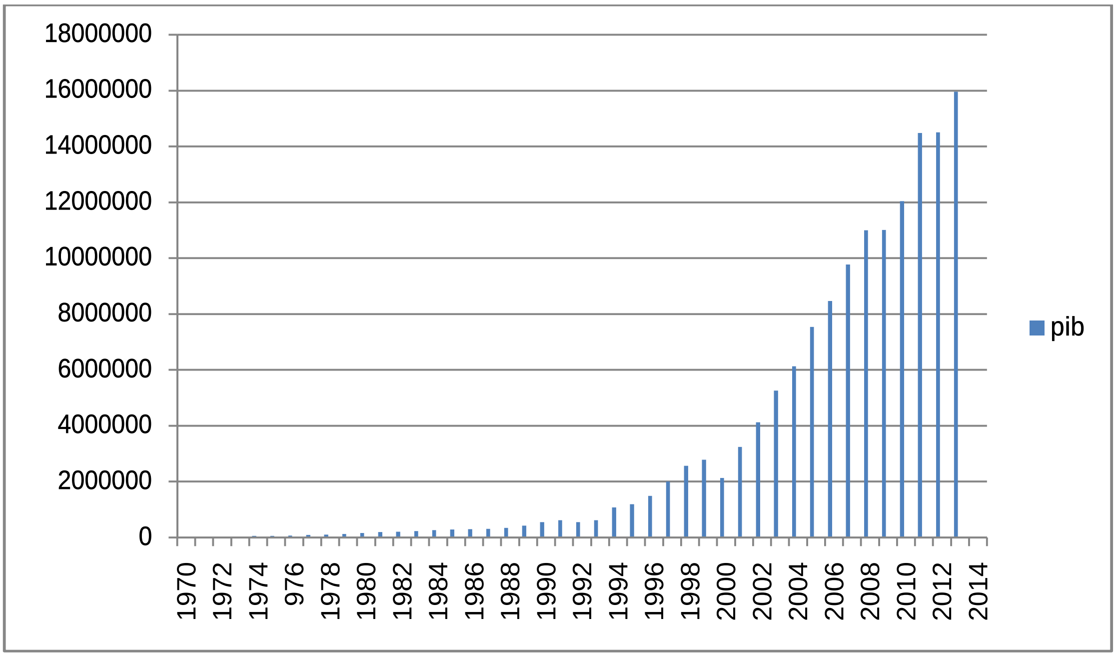

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم(2-6)

ويمكن حساب معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الداخلي الخام(Pib) ونلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-7): تطور معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الداخلي الخام الوحدة:%

الفترة	1979-1970	1989-1980	2000-1990	2014-2001
معدل النمو السنوي المتوسط	22,13	12,65	15,86	19.03

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم(2-6)

نلاحظ من الجدول أعلاه عدم تجانس معدل النمو ، ابتداء من سنوات السبعينات فإن نمو الناتج الداخلي الخام سجل نسبة جد عالية أي 22.13% في المتوسط لكل سنة، وكان هذا نتيجة برنامج استثماري واسع مس تقريبا كل قطاعات النشاط، وفي الفترة (1980-1989) رغم أن هناك برنامج واسع للتنمية إلا أن معدل النمو سجل انخفاض

قدرت قيمته ب12.65%في المتوسط سببه أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 التي أثرت سلبا على كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وتعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية التي سمحت بتقليص المشاكل المالية للجزائر مقارنة بالماضي، النشاط الاقتصادي بدأ يجد طريقه نحو النمو كما ظهر في معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الداخلي الخام"PIB"للفترة (1990 – 2000) ليصل إلى15.86%.

إن النتائج المسجلة في الفترة (2001-2013) المتمثلة في تطور النمو الاقتصادي ما هي إلا نتيجة تظافر بعض العوامل، فمن خلال السياسة الاقتصادية التي تزامنت مع هذه الفترة فلا بد أن نشير إلى أن ارتفاع أسعار المحروقات وتقليص خدمة الديون نظير إعادة جدولة الديون الخارجية كان لها أثر إيجابي على نمو الناتج الداخلي الخام "PIB"،كما أن مساهمة إنتاج صناعة المحروقات مثل تعامل حقيقي للنمو، حيث عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا في هذه الفترة قدر معدل النمو المتوسط فيها ب19.03%.

المطلب الثاني: تحليل تطور مخزون رأس المال(sk)

يعتبر رأس المال من أهم المحددات الاقتصادية لسياسة الأنفاق العام لأن أي دولة لا يمكن أن تسيير هذا النوع من السياسات المالية ما لم يتوفر لها رأس المال، وعليه الجدول التالي يحدد تطور مخزون رأس المال في الجزائر للفترة 1970 إلى غاية 2013 .

الجدول رقم(2-8): تطور محزون رأس المال للفترة (1970-2013)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
SK	8160	8350	9810	12410	17000	24000	31400	38400	50800	50400
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
SK	54900	63000	71500	80300	89600	94500	103200	96100	91700	115800
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
SK	141900	201580	278000	324100	407500	541800	639400	639100	728800	789800
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

SK	852900	965500	1111300	1265200	1476900	1697800	1967800	2444900	3218700	3914100
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014					
SK	4350922	4617702	4634522	4710231						

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (2-5): منحنى بياني يوضح تطور مخزون رأس المال للفترة(1970-2013)

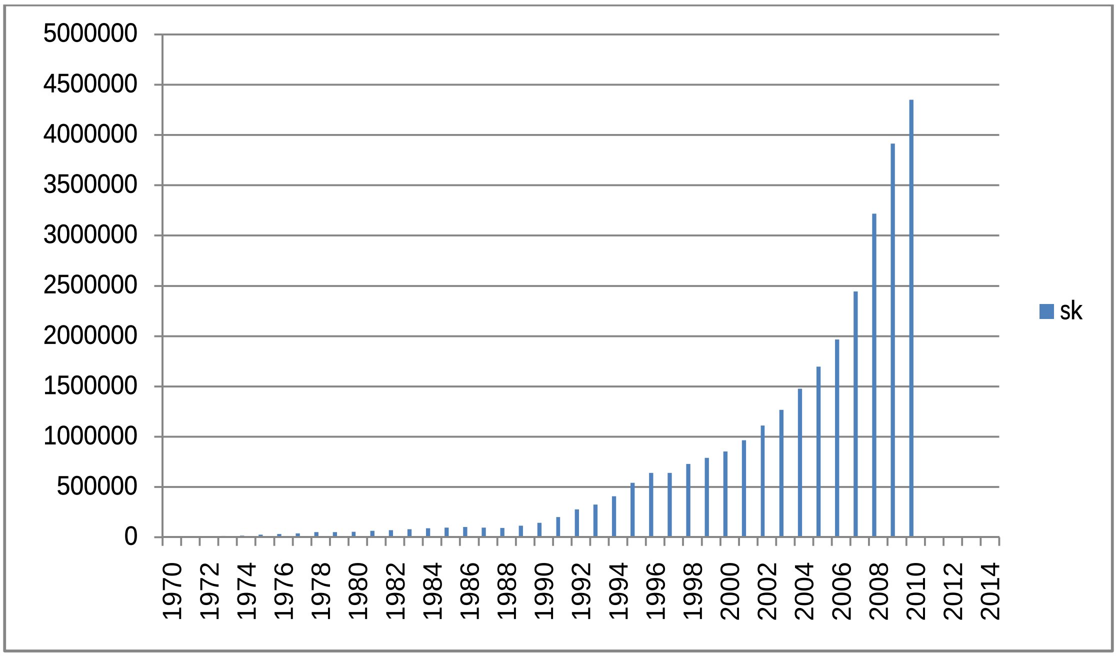

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول(2-8)

الجدول رقم: (2-9):تطور معدل النمو السنوي المتوسط لمخزون رأس المال

معدل نمو رأس المال SK				
الفترة	1979-1970	1989-1980	2000-1990	2013-2001
معدل النمو السنوي المتوسط	22,42	8,67	19,90	20.10

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات الجدل

من خلال الجدول رقم (09) والشكل يمكن ملاحظة مايلي:

تعتبر الفترة 1979-1970 من أحسن الفترات التي عرفت نسبة نمو مرتفعة لمخزون رأس المال بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـــ 22.42% أما في الفترة (1989-1980) فقد عرفت انخفاضا بلغ 8.67% وذلك لعدة أسباب تمثلت في انخفاض أسعار البترول ، وإتباع سياسة تقليص الاستثمار المنتج وزيادة الاستهلاك وانخفاض سعر الصرف.

اتسمت الفترة 1990-2000بالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر، فقد عرف مخزون رأس المال نمو جيد ، إذ سجل معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـــ 19.90%بعدها استمر مخزون رأس المال في التزايد حيث انتقل في الفترة 2000-2013إلى معدل نمو قدر بـــ 20.10% في المتوسط وهذا راجع إلى زيادة الاستثمارات خاصة في الفترة الأخيرة مع زيادة أسعار المحروقات حيث وصل سعر البرميل لأكثر (من 100 دولار للبرميل) التي تشكل عائداتها من أهم موارد الميزانية وكذا خروج الجزائر من العشرية السوداء.

المطلب الثالث: تحليل تطور العمالة.

عندما يرد هذا المصطلح على المستوى الوطني فإنه يعني السكان الذين في سن العمل والذي يتراوح غالبًا بين 15- 65، ويتكون من جميع الأفراد الذين يساهمون فعلاً بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي عمل يتصل بإنتاج السلع و الخدمات.

الجدول رقم(2-10): تطور العمالة (EMP) للفترة(1970-2013)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
العمالة	1980000	2008000	2053000	2182000	2293000	2437000	2514000	2650000	2859000	3023000
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
العمالة	3158000	3284000	3425000	3577000	3715000	3840000	3914000	3941000	4039000	4095000
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
العمالة	4695000	4852000	4974000	5042000	5154000	5436000	5602000	5710000	5993000	6073000
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العمالة	6240000	6494000	6890000	6696000	7798000	8045000	8869000	8594000	9146000	9472000
السنة	2010	2011	2012	2013	2014					
العمالة	9735000	10662000	12205635	12431290						

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

ولتلخيص هذه المعطيات نوضحها في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم(2-6): منحنى بياني يوضح تطور العمالة للفترة (1970-2013)

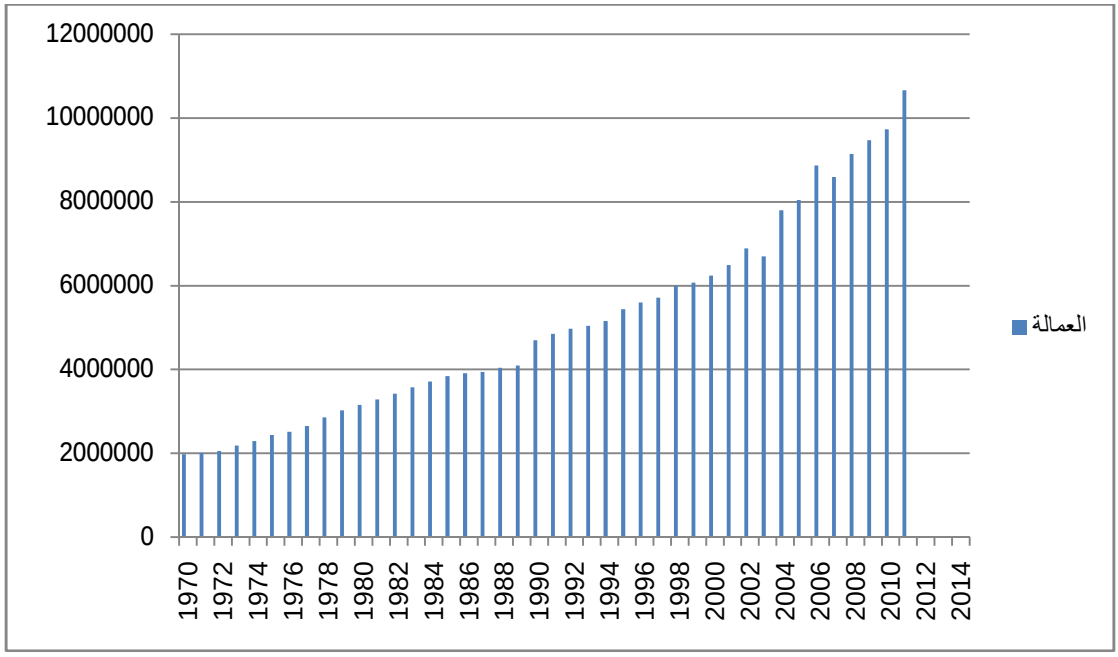

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم(2-10)

ويمكن حساب معدل النمو السنوي المتوسط للعمالة (EMP) ونلخصها في الجدول التالي: **الجدول رقم** (2-12) تطور معدل النمو السنوي المتوسط للعمالة الوحدة: %

الفترة	1979-1970	1989-1980	2000-1990	2013-2001
معدل النمو السنوي االمتوسط	4,81	3,08	3,90	4.55

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-10)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة التي عرفت أعلى مستوى لخلق مناصب الشغل هي الفترة الممتدة من (1970-1979) بمعدل نمو قدر ب 4.81% بمعنى فترة مخططات التنمية ،وبعد هذه الفترة التي تميزت بوفرة شديدة للتشغيل، تلتها الفترة (1980-1989) اتسمت باختلال سياسة التشغيل نجم عنها نقص في مناصب العمل وذلك بسبب الصدمة البترولية عام 1986 التي أدت بدورها إلى توقف مشاريع الاستثمارات وانخفاض كبير في الموارد الخارجية للبلاد، يتضح كل ذلك في انخفاض معدل النمو إلى 3.08% في المتوسط.

تفسر الزيادة الطفيفة في معدل النمو المتوسط للفترة(1990-2000) والمقدر بـــ3.9% إلى الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية في تلك الفترة من خلال التوجه إلى اقتصاد السوق وتطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، الذي أدى إلى تحسين الاقتصاد شيئا فشيئا، وفي الفترة (2001-2013) شهد وضع التشغيل خلال هذه الفترة تحسنا ملحوظ او ما تركه من نتائج على تراجع البطالة،حيث قدر معدل النمو المتوسط 4.55%هذا نتيجة تطبيق مختلف برامج التنمية الاقتصادية والمتمثلة في :

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)؛
- برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)؛
- البرنامج الخماسي(2010-2013).

المبحث الثالث: تطور الإنفاق العام في الجزائر.

ومن أجل تحليل تطور الإنفاق في الجزائر تطرقنا في المبحث الثالث والأخير إلى تقسيم هذا الأخير إلى مراحل كل مرحلة وأهم السياسات والقوانين كما هو موضح في الخطة التالية وهي عبارة عن ثلاث مراحل مرحلة الأزمة الاختلالات ومرحلة التعديل الهيكلي ومرحلة الإنفاق التوسعي:

المطلب الأول: المرحلة الأولى 1985- 1994.

قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى مرحلتين حيث تناولنا في المرحلة الأولى الأزمة الاقتصادية أما المرحلة الثانية الاختلالات الاقتصادية[1].

أولا: مرحلة الأزمة الاقتصادية 1985 – 1989.

أما ما حدث سنة 1986 بسبب تدهور أسعار البترول إلى أكثر من النصف إذ هوى سعر برميل النفط إلى 13 دولار أمريكي مقابل 40 دولار للبرميل مابين 1980-1985 كان السبب الرئيسي في التأثير على تطور معدل الإنفاق العام أين بلغ 1.89% خلال هذه السنة ،بل امتدت تلك الآثار على جميع المؤشرات الاقتصادية الأخرى إلى غاية سنة 1989 ،أين وصل ذالك المعدل إلى 4 %،أما عن تطور هيكل النفقات العامة فقدت شهدت نفقات التجهيز انخفاضا ملحوظا ب 5 نقطة مئوية خلال سنة واحدة فقط لصالح نفقات التسيير مع انخفاض معدل نمو كل منهما عما كان عليه سابقا ،لذا يمكننا القول بان الحكومة سعت إلى احتواء الأزمة من خلال الضغط على نفقات التجهيز ،فتراجع معدل نموها سنة 1986 مسجلا 10%.1.1%،سنة 1987 . واقتصر تدخلها خلال هذه المرحلة على خفض معدل التشغيل كوسيلة غير مباشرة للتأثير على معدل نمو نفقات التسيير لصعوبة الضغط المباشر على هذا النوع من النفقات لما له من أثار سلبية خاصة من الجانب الاجتماعي.

[1]- تاتي محمد: أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر1974-2006، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص 75.

ثانيا: مرحلة الاختلالات الاقتصادية 1990-1994[1].

تميزت هذه المرحلة بزيادة النفقات العامة ،أين بلغ معدل نموها 55.38% سنة 1991و98.08% خلال السنة الموالية ،وهي تمثل أعلى نسبة سجلت على طول فترة الدراسة ،في المقابل تم تسجيل انخفاض في الإيرادات العامة ،ما هذا ما أدى إلى تسجيل عجزا في الميزانية ابتداء من عام 1992،وفي نفس السنة بلغت معدلات التضخم أرقاما قياسية إذ تجاوزت 31 % نتيجة للسياسة النقدية التوسعية ،بالإضافة إلى سياسة الدعم التي كانت متبعة من قبل الدولة مما رفع من القدرة الشرائية للإفراد وبذالك ارتفع الطلب الكلي بشكل كبير مقابل العرض الكلي ،الذي أدى بدوره إلى تضخم في الأسعار ،إما معدل البطالة فسجل 23.8%،كما بلغت خدمات الدين الى إجمالي الصادرات سنة 1994 حدود 93.4 وهو معدل جد مرتفع بالحد المقبول عالميا والمقدر ب30بالمئة ، كل هذه المؤشرات كانت تدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالأسعار العالمية للنفط ،إذ إن كل تلك الأرقام التي تم إحصاؤها كانت نتيجة لانخفاض مستويات أسعار المحروقات .

أما عن هيكل النفقات العامة، فقد شهدت نفقات التجهيز انخفاضا شديدا سنة 1991 ب8 نقطة مئوية عن السنة التي سبقتها في المقابل ارتفاع حصة نفقات التسيير، أين بلغ معدل نمو هذه الأخيرة 73.2 % خلال نفس السنة مقابل 22.22 % كمعدل نمو لنفقات التجهيز ، أما في سنة 1992 فقد أعيد الاعتبار لهذا النوع من النفقات أين بلغ معدل النمو 150بالمئة ووصل حجمها إلى 420.13 مليار د.ج مقابل 212.1مليار د.ج في السنة التي سبقتها ومثلت نفقات التجهيز 34 % من إجمالي النفقات بزيادة قدرها 7 نقط مئوية .

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (التعديل الهيكلي 1995- 1998).

في هذه المرحلة تم التركيز على التعديل الهيكلي وهذا في المرحلة 1995 إلى 1998[2].

---

[1] -نفس المرجع: ص76.

[2] - بودخدخ كريم: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي 2001- 2009، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر، سنة 2010، ص 217.

نتيجة للوضع الاقتصادي المتدهور خلال الفترة السابقة اتخذت الجزائر مجموعة من التدبير والإجراءات والمتمثلة في سياسة صارمة وأكثر واقعية مع مراعاتها للهدف المقصود من هذه الإصلاحات، وذلك بالانتقال إلى سياسة اقتصاد السوق والمنافسة، وللقيام بذلك بدأت الحكومة بتنفيذ برنامجين اقتصاديين تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي البرنامج الأول قصير الأجل يمتد من افريا لعام 1994 إلى غاية مارس 1995 أما الثاني فهو برنامج التعديل الهيكلي الذي بدا في افريل 1995 إلى غاية مارس 1998، ومن بين الشروط التي أملاها صندوق النقد والبنك الدوليين لكي تتحصل الجزائر على قروض هي التقليص من عجز الموازنة العامة وذالك بتخفيض النفقات العامة وترشيدها في المقابل تحسين الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية ويمكن تلخيص هذا بالاعتماد على الجداول السابقة.

- النفقات العامة سجلت نموا اسميا قدره 13.71% كمتوسط سنوي للفترة الممتدة من 1994 إلى 1998 حيث لم تتضاعف إلا 1.5 مرة خلال 4 سنوات وهو معدل ضعيف ،بالإضافة إلى أن ما تم تخصيصه للنفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ معدل 29.84% كمتوسط سنوي كان دليلا على توافق التوجهات الاقتصادية للحكومة مع السياسة المتبعة ،لذا يمكن القول بان هذه الفترة تميزت بسياسة اتفاقية تقشفية وذالك كتطبيق لبرنامج صندوق النقد الدولي الذي دعا إلى تقليص العجز الموازن واستعادت التوازنات المالية عن طريق ضبط معد نمو الإنفاق الحكومي وترشيده ، أما عن هيكل النفقات العامة فنلاحظ أن الجزء الأكبر من تلك النفقات خصص لنفقات التسيير حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط 72.57 % في المقابل لم تتعدى نفقات التجهيز حاجز 27.42 % هذا إذا استثنينا طبعا سنة 1994 التي سجلنا خلالها نسبة اقل لنفقات التسيير أين بلغت 58.34 % و41.65% بالنسبة لنفقات التجهيز ،هذا ما يؤكد على أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خلال نفس الفترة قد اخذ شكل الدولة الراعية والتي تتحكم في نفقات التجهيز ،وذالك بإعادة توزيع الدخل الوطني وحماية الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية ومن أثار الإصلاحات الهيكلية نفسها كالزيادة في حصص النفقات المخصصة للموظفين، إذ أنها ارتفعت من 151.7 مليار د.ج سنة 1994 إلى 286.1 مليار د.ج سنة 1998 ، وكذا التحويلات الجارية بالإضافة إلى تزايد النفقات الخاصة بسداد فوائد الدين العمومي .

- كما ان ضعف نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة وتقليص حجمها كما حدث سنة 1996 أين بلغت 174.1 مليار د.ج بعدما قدرت بأكثر من 285.92 مليار د.ج سنة 1995 إي إن معدل نمو هذا النوع من النفقات كان سالبا بنسبة بلغت 39%، راجع إلى محاولة خفض العجز في ميزانية الدولة وذالك لصعوبة الضغط على نفقات التسيير التي لا يمكن تخفيضها بسهولة بسبب الاحتجاجات التي تلاقيـــــــــــها الحكومة من قبل الإفراد،بالإضافة إلى قلة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات لتقلبات أسعار المحروقات خلال نفس الفترة .

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (سياسة مالية توسعية (1999- 2013).

وفي هذه المرحلة تم التطرق إلى سياسة الإنفاق التوسعي، حيث قامت الحكومة بزيادة الإنفاق العام نظرا إلى تحسن الاقتصاد الوطني[1].

لقد تطور حجم الإنفاق العمومي من 967.68 مليار د.ج سنة 1999 إلى 4188.4 أين نما معدل الإنفاق بأكثر من 31 %خلال كل سنة .

وعلى العموم تميزت سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي بوتيرة نمو متسارعة، بحيث ارتفعت بأكثر من 4.5 نقطة مئوية من الناتج الإجمالي خلال الفترة 1999-2003 تحت تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا التكفل بآثار الكوارث الطبيعية

ويمكن تتبع سياسة الإنفاق العام من خلال دراسة تطور النفقات العامة وهيكلها حتى نتمكن من دراسة أهم الآثار التي أحدثتها، كما هو موضح في المبحث الأول في الجدول رقم(2-5) والمنحنى البياني رقم (2-3).

- نلاحظ من خلال المنحنى أن معدلات نمو النفقات العامة كلها موجبة وهذا ما يعني أن هذه النفقات كانت تزايد مستمر طيلة هذه الفترة .

- ارتفاع كبير في حجم النفقات العامة ابتداء من سنة 1999 وخاصة بالنسبة لنفقات التجهيز إذ وصل معدل نموها إلى 41 %سنة 2006 وتقريبا 50 %سنة 2007 وهي السنة التي حقق فيها توازن في توزيع النفقات ،كما شهدت هذه الفترة تسجيل نفقات

[1] -مقراني حميد: أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة الماجستير، جامعة بومرداس، سنة 2014، ص 94.

التسيير لمعدلات نمو اكبر من تلك المسجلة على مستوى نفقات التسيير وهو أمر ايجابي ساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة .

- ترشيد النفقات العامة بتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري المنتج بدلا من توزيعها على القطاعات غير المنتجة .

يمكن إرجاع هذا الارتفاع الكبير للنفقات العامة في هذه الفترة مقارنة بفترة التعديل الهيكلي إلى الفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية والذي خصص له صندوق خاص يدعى صندوق "صندوق ضبط الموارد "وضيفته الأساسية هي تجميع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع سعر البترول عن السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية .

- إن معدل نمو نفقات التجهيز في اغلب فترات هذه المرحلة كان اكبر من المعدل المسجل بالنسبة لنفقات التسيير ويعود ذلك إلى تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي .

- من التحليل السابق نستنتج إن سياسة الإنفاق العام لهذه الفترة كانت سياسة اتفاقية توسعية وذلك من اجل التخفيف من النتائج السلبية لفترة التعديل الهيكلي، وهذا كان نتيجة تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية إذ تميزت هذه الفترة بارتفاع معدل التشغيل وانخفاض معدل البطالة وكذا تحفيز معدل النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

بعد التعرض لمفاهيم عامة حول النفقات في الفصل الأول تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول منه إلى السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر من خلال التطرق إلى موضوع تقسيم النفقات العامة في الجزائر، فوجدناها تنقسم إلى نفقات التسيير وهي النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، ونفقات التجهيز والتي تفرغ إلى الاستثمارات المنفردة من طرف الدولة، وإعانات الاستثمار المقدمة للخواص، أما في المبحث الثاني فقد كان عبارة عن تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر و المتمثلة في الناتج الداخلي الخام والعمالة و مخزون رأس المال حيث تعتبر أهم العوامل المحددة للإنفاق الحكومي.

أما المبحث الثالث تم التطرق فيه مراحل تطور النفقات مقسمة إلى ثلاث مراحل وهي مرحلة الأزمة الاقتصادية و الاختلالات ومرحلة التعديل الهيكلي وأخيرا مرحلة الإنفاق التوسعي.

وسوف يتم في الفصل الثالث و هو محور الدراسة القياسية محاولة معرفة مدى تأثير هذه المتغيرات في حجم الإنفاق، وذلك من خلال الاعتماد على بعض الأدوات القياسية.

الفصـــل الثالث:

دراسة قياسية

لمحددات الإنفاق في

الجزائر

تمهيد:

انطلاقا من الأبحاث التي حاولت دراسة وتوضيح الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة بتدخلها في النشاط الاقتصادي وبعد القيام بدراسة النفقات العامة نظريا وتفسير محدداتها، وتعريف تقسيماتها وقواعدها، وذكر اختلافات المدارس حول طريقة تدخل الدولة، تطرقنا إلى تحليل النفقات من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات في الجزائر، وهذا الفصل هو محاولة لتحليل محددات النفقات في الجزائر تحليلا قياسيا.

ويتضمن هذا الفصل مبحثين في المبحث الأول محاولة لتعريف الاقتصاد القياسي ومنهجية البحث فيه واهم المراحل التي يمر بها الباحث أثناء بناء نموذج قياسي أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تضمن محاولة تعريف المتغيرات المدرجة في النموذج، و ذالك باستخدام الطرق الإحصائية والقياسية والتفسيرات الاقتصادية اعتمادا على برنامج Eviews8 .

المبحث الأول : الاقتصاد القياسي

يهتم علم الاقتصاد ببحث المشكلة الاقتصادية سواء من ناحية عوامل ظهورها أو من ناحية طرق معالجتها وتنقسم الدراسة العامة في الاقتصاد إلى دراسة مجموعة من المشاكل وتحاول الإجابة عنها من اجل حل المشكلة.

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى.

أولا : تعريف الاقتصاد القياسي.

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية ،بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية .

ونلاحظ أن هذا التعريف يركز على نقطتين أساسيتين هما :

- العلاقة بين الاقتصاد القياسي والعلوم الأخرى،
- أهداف الاقتصاد القياسي[1].

ثانيا: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.

يعتبر الاقتصاد القياسي محصلة لثلاث فروع من المعرفة، هي الإحصاء والنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، ونذكر من بينها:

النظرية الاقتصادية والاقتصاد القياسي.

يعتبر الاقتصاد القياسي انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية اللفظية، فهو لا يختلف عن النظرية الاقتصادية إلا في تقنية تعبيره عن العلاقات الاقتصادية بين الظواهر وتحويلها إلى علاقات كمية يمكن قياسها بالتقنيات الرياضية والإحصائية، فالتعابير اللفظية لايمكن التعبير عنها عددياً إلا عبر تحويلها الكمي.

[1] -محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية ، 2000، ص3- 4.

ثالثا:أهداف الاقتصاد القياسي.

وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها في ما يلي:

أ-الاختبار للنظرية الاقتصادية.

وهو اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع[1].

ب- اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب[2].

ج- التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية.

يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذ ي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا وهذه الأهداف ليست بالضرورة مكملة لبعضها، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

---

[1]-وليد إسماعيل السيف و وأحمد محمد مشعل: الاقتصاد القياسي التحليل يبين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص22 .

[2]-حسين علي بخيت و سحر فتح الله: الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان، الأردن، 2007، ص20 .

رابعا: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرًا في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

1- مرحلة تعيين النموذج.

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل و التابع). بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل بحيث يرمز لكل عنصر، = (1 2 ...) علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات أو عامل بمتغير. من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيرًا دقيقًا[1] (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية[2]:

Ã إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة ، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المفسرة أو المسببة) مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدى.

Ã التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.

---

[1]-وليد إسماعيل السيف ووفيصل مفتاح شلوف وآخرون: أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر، والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص21 .

[2]- علي مكيد: الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007 ص 12-13.

- جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى.
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو الثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.

بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي ، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي[1].

2- مرحلة تقدير معلمات النموذج.

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيًا وإحصائيًا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيًا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج وتتكون هذه المرحلة من خطوات التالية:

أ- تجميع البيانات :

يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو النوعين معا. إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي يتم تعميمها بإعطائها قيما عددية عادة ما تكون(0) أو(1)الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو الصماء.

[1]- حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سبق ذكره، ص28.

ب- اختيار طريقة القياس المناسبة:

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد[1]:

- طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة و الأكثر استعمالاً.
- طريقة الأكثر احتمالاً.
- طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة.
- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.
- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

3- مرحلة تقييم المقدرات .

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم.

- معايير اقتصادية.
- معايير إحصائية.
- معايير قياسية أو الاقتصاد القياسي.

- **معايير اقتصادية**: تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، و تتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودًا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.
- **معايير إحصائية**: تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى

[1]- نعمة الله نجيب إبراهيم: مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص23 .

×**معايير قياسية**: تهدف هذه المعايير إلى التأكد من صحة الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير الثبات التباين و غيرها[1].

4- مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج.

بعد التأكد من جودة الأداء العامل لنموذج المقدر، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط[2].

الفرع الأول: مفهومه.

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعًا في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته و تطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج .

ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع y والمتغير المستقل x ويأخذ الشكل الرياضي التالي :

$$y = a + b_{x_i} + u_i$$

ويمكن كتابته بصفة عامة كالتالي:

$$f(X) = Y + u$$

حيث:

Y : المتغير التابع .

x : المتغير المستقل .

u: الحد العشوائي أوحد الخطأ .

[1]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]-حسين علي بخيت وسح رفتح الله : مرجع سبق ذكره، ص30 .

يعود إدخال حد الخطأ u إلى الأسباب التالية:[1]

- حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الانحدارية .
- صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي .
- عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج .
- حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات و قياس المتغيرات الاقتصادية .

الفرع الثاني : فرضيات النموذج الخطي البسيط .

حتى يمكن إجراء التقدير بالدقة المرغوبة فإن الأمر يتطلب فروضًا علمية واجبة التحقق وتتمثل في مايلي:

- توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي: $(0. \quad ^2)$ ~
- التوقع الرياضي للأخطاء معدوم: $(\quad) = 0$
- تجانس تباين الأخطاء: $(E)^2 = -E(ui) = E(u\ )Vu\ (u\ ) = \sigma$
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة: $E(uiuj) = E(uiuj) = 0 \ / \ \neq$
- عدم وجود ارتباط بين و و هذه الفرضية تتعلق بقيم المتغير المستقل x_i بحيث $Cov\ (uixi) = 0$

الفرع الثالث : تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط .

توجد في الممارسة العملية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الإحصائية، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعًا هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية MCO و قد شاع استخدام هذه الطريقة في التحليل والبحوث الإحصائية والقياسية انطلاقًا من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط ألا وهي تصغير مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدة عن وسطها الحسابي، وذلك باعتبار أن دالة الهدف عند تقدير الدالة

[1]-وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص61.

الانحدارية هي الحصول على أدنى تباين ممكن أو أدنى مجموع مربع انحرافات أو أدنى انحراف معياري للقيم المشاهدة عند متوسطاتها.

يعود سبب شيوع استخدام هذه الطريقة للأسباب التالية[1]:

- § تقدير المعاملات باستخدام MCO أكثر فعالية من الطرق الأخرى.
- § سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات.
- § منطقية النتائج المستخلصة بطريقة MCO.
- § سهولة فهم ميكانيكية عمل MCO.
- § معظم الأساليب القياسية مبنية على MCO باستثناء طريقة المعقولية العظمى

نرمز للقيم المقدرة لــ Y بـــــــ حيث نفترض وجود علاقة بين و

مصاغة في شكل المعادلة التالية: $y = a + bxi + ui$

إن أسلوب الحل في طريقة المربعات الصغرى يعتمد في استخدام منظومة من المعدلات الآنية حسب كل حالة وذلك انطلاقًا من دالة الهدف الرئيسية وهي تصغير أو تدنية مجموع مربعات الخطأ الناجم عن معادلة الانحدار المستخدمة في إيجاد المعلمات أي: $\sum \quad \rightarrow$

الشرط اللازم لتدنية قيمة SR هو أن تكون المشتقات الجزئية ل , معدومة أي[2]:

$$\frac{(\sum \quad)}{} = -2\sum \quad - \quad - \quad = -2\sum \quad = 0$$

$$\frac{(\sum \quad)}{} = -2\sum \quad - \quad - \quad = -2\sum \quad = 0$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقتين، نتحصل على تقدير معلمتي النموذج :

$$= \quad - \quad \bar{}$$

$$= \frac{\sum}{\sum}$$

وتكون معادلة الانحدار المربعات الصغرى المقدرة: MCO هي:

---

[1] - وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص61 .

[2] - نفس المرجع، ص 62 .

إن معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى تتميز بالخصائص الإحصائية التالية :

(1) خاصية عدم التحيز (2) أفضل مقدر خطي غير متحيز (3) خاصية الاتساق

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتي التحيز و التباين تقتربان أو تساويان الصفر كل ما اقترب من ما لانهاية أي :

$$\mathrm{Lim}_{n\to\infty} E(\widehat{B}) = P\lim_{n\to\infty}\widehat{B} = \beta$$

$$\mathrm{Lim}_{n\to\infty} \mathrm{Var}(\widehat{B}) = P\lim_{n\to\infty}\mathrm{Var}(\widehat{B}) = \beta$$

الفرع الرابع: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط .

يوجد نوعان من الاختبارات في الاقتصاد القياسي، اختبارات إحصائية وأخرى قياسي, وسنعتمد في تقييم معلمات النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية وتتمثل في اختبارات معنوية لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول إلى معلمات المجتمع وهي كالتالي:

أولا : اختبار المعنوية [1].

يختبر النموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل والتابع وذلك للتثبت من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة 0 و 1 كلاً على إنفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتان :

فرضية العدم:وتنص على عدم وجود علاقة بين متغيرين و y أي أن

$$H_0: B_0 = B_1 = 0$$

فرضية البديلة:و تنص على وجود علاقة بين و أي أن:

$$H_1: \ B_0 \neq B1 \neq 0$$

اختبار قيمة T: ولأجل اختبار الفرضيتان السابقتان يستخدم اختبار t عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية n.k والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:[2]حيث أن:

[1] - تومي الصالح: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص45..

[2] - وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 64.

$$T_{\widehat{\beta}_1} = \hat{\beta}_1 / S_{\widehat{\beta}_1}$$

$$S^2_{\mu_t} = \sum \mu_t^2 / (n-2)$$

$$S_{\widehat{\beta}_1} = \sqrt{S^2_{\widehat{\beta}_1}} = \sqrt{\frac{S^2_{\mu_t}}{\sum x_t^2}}$$

حيث أن:

Tهو اختبار t عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية n − k حيث عدد المشاهدات في العينة k عدد المعالم .

B_1: الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة B_1

: تباين B_1

$^2{}_{ei}$: تباين الخطأ

بالنسبة لـــ : B_0

حيث أن: $B\ t_0B =_0 / B\ _0$

حيث أن : = = − + ∑

= ∑ / (−)

بعد احتساب قيم تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات حرية 2− ومستوى المعنوية المطلوب (5%،1 %) لتحديد قبول أورفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة المحتسبة أكبر من الجدولية ترفض فرضية العدم، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، وبالعكس في حالة كون المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدرة[1].

✗ **إختبار إحصائية** : لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل يستخدم اختبار ويعتمد هو الآخر على نوعين من الفرضيات

---

[1] - حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سبق ذكره، ص، 82.

× **فرضية العدم**: وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن : $H : B = \beta = O$

× **الفرضية البديلة** : و تنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن : $H : B \neq B \neq 0$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي: $= \frac{\Sigma \quad /}{\Sigma \quad /(\quad)}$

ما يعني أن اختبار هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة k إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهدات مطروحًا منها k ناقصاً واحد[1].

بعد احتساب قيمة تقارن مع قيمة الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب (1 %، 5%) ودرجة حرية (n-k-1. k) للبسط والمقام لتحديد قبول أورفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة المحتسبة أكبر من قيمة الجدولية، نرفض فرضية العدم أي معنوية العلاقة المقدرة وبالعكس في حالة كون المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم أي عدم معنوية العلاقة المقدرة أو عدم معنوية معادلة الانحدار.

المطلب الثالث : نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

إن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل، لذلك لا بد من توسيع نموذج الانحدار السابق ليشمل على انحدار للمتغير التابع y مع العديد من المتغيرات المستقلة ، $x , x , \ldots x$ و يسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار الخطي المتعدد (العام) .

الفرع الأول: طبيعة النموذج الخطي وفرضياته .

يستند نموذج الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع i و عدد من المتغيرات المستقلة $1 \; 2 \ldots$ وحد عشوائي i ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـــ من المشاهدات وK من المتغيرات المستقلة.

---

[1] - نفس المرجع، ص91.

بالشكل الآتي[1]:... $= B \ + B\ x \ + B\ x \ + B\ x \ + u$

إن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها n تكون نظام

المعادلات الآتية ومجمل هذه المعادلات تشكل نموذج الانحدار الخطي العام

$= B \ + B\ x \ + B\ x \ + B\ x \ + u$

$= B \ + B\ x \ + B\ x \ + B\ x \ + u \ :$

يمكن تمثيل هذه المعادلات باستعمال المصفوفات في الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{11}\, x_{12} & \cdots & x_{1k} \\ & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{n1} x_{21} & \cdots & x_{nk} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_0 \\ \vdots \\ B_n \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_1 \\ \vdots \\ u_n \end{pmatrix}$$

وباختصار الصيغة السابقة نحصل على مايلي :[2]

$$Y_{(\ ,1)} = X_{(\ ,k+1)} . b_{(\ +1,1)} + \ _{(\ +1)}$$

Y : شعاع عمودي أبعاده (1 .) يحتوي على n مشاهدات المتغير العشوائي التابع Y .

X :مصفوفة أبعادها (1 + .) تحتوي على مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

: شعاع عمودي أ بعاده (1.1+) يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

U: شعاع عمودي أبعاده(1 .) يحتوي على الأخطاء العشوائية .

إن الصيغة السابقة تعبر عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن لمتغير التابع Y .والمتغيرات المستقلة ... 2 1

لذلك يتوجب تحقيق الفروض الأساسية تمثلت في:

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة [3] أي أن Y هو دالة خطية في

المتغيرات المستقلة.

---

[1]- نفس المرجع ، ص 135.

[1] Bourbonnais. R (), "Econométrie", Dunod, Paris, 5 eme édition 2004, p 50

[2]Greenes. W, " Econométrie ", Pearson, France, 5 eme édition .2005. p 102

- يجب أن يكون عدد المعلمات المطلوب تقديرها أقل من عدد المشاهدات،حيث لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.

- تكون قيم المتغيرات المستقلة غير عشوائية أي أنها تحتوي على قيم ثابتة القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي يساوي الصفر: $E(Ui) = 0$.

- ثبات تباين المتغيرات العشوائية و التباين المشترك لها مساوي للصفر أي:

$(\ ) = (\ ´ \ ) = {}^2 / \quad (\ )2 = (\ )2 = 2$

: مصفوفة الوحدة

U : مقلوب المصفوفة

$\sigma^2 In$: تسمى هذه المصفوفة بمصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ[1].

- إستقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة، أي أن التباين المشترك لحد الخطأ العشوائي وكل متغير من المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار يساوي للصفر[2]. $COV(ui, xij) = 0$.

- شعاع توزيع طبيعي.

يمكن كتابة الفروض السابقة الذكر بالشكل التالي[3]: $(\quad \sigma .0) \sim$ والذي يعني أن يتوزع توزيعاً طبيعياً.

الفرع الثاني:تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد.

لتقدير معلمات لنموذج الخطي المتعدد نستعمل المربعات الصغرى العادية MCO ويمكن كتابة النموذج المقدر للصيغة السابقة الذكر بالشكل التالي:

$$Y = \hat{Y} + U = X\hat{B} + U$$

Y: شعاع عمود من الدرجة n,1 يحتوي على القيم المقدرة للمتغير التابع Y.

B : شعاع عمودي من الدرجة، 1. (1 +) يحتوي على مقدرات المربعات الصغرى العادية

1- هاري كلجيان و والاس أوتس: مقدمة في الاقتصادي القياسي، المبادئ والتطبيقات، دار النشر العلمي و المطابع الرياض، المملكة العربية السعودية،1995، ص80.

2-حسين علي بخيت وسحر فتح الله : مرجع سبق ذكره ، ص 138 .

3- هاري كلجيان و والاس أوتس: مرجع سبق ذكره ،ص 203 .

(.......)حيث يتم الحصول على قيم B بجعل مجموع مربعات البواقي أقل ما يمكن أي: $= \sum$

وباستعمال تفاضل المصفوفات فإنشرط النهاية الصغرى سيكون كما يلي:

$$\delta \frac{\sum}{} = -2XX + 2XXB = 0 \qquad B = XX^{-1}XX$$

الفرع الثالث: خصائص مقدرات المربعات الصغرى في النموذج الخطي العام.

تتميز مقدرات المربعات الصغرى المتحصل عليها من النموذج الخطي العام بالخواص السابق ذكرها، حيث تبقى مقدرات النموذج الخطي المتعدد محافظة على تلك الخصائص أي تتصف بعدم التحيز، أفضل مقدر، وخطية المتغيرات.

الفرع الرابع:اختبار فرضيات نموذج الانحدار المتعدد.

يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F ، R ومعامل التحديد والمعدل R .

أولا: اختبار معنوية المعالم.

لتقييم معنوية معالم النموذج تستخدم إحصائية ستودنت حيث ان :

$$SE(B) = \sqrt{Var(B)} = T_{CAL} \quad \sigma \quad \overline{XX} \longrightarrow = \frac{}{(\ )}$$

Ã الفرضيات:

فرضية العدم: $B = \cdots . B = 0 B$:

الفرضية البديلة: $B \neq 0 . B \neq 0 B \neq 0.$:

إذا كانت $T_{tab} > T_{cal}$ نرفض فرضية العدم المتغير المستقل X_i يؤثر في المتغير التابع Y_i والعكس.

ثانيا:اختبار المعنوية الكلية للنموذج[1].

[1]- حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سبق ذكره، ص 165 .

يستعمل معامل التحديد و اختبار فيشر F لاختبار جودة توفيق النموذج الخطي العام ولقياس القوة التفسيرية للنموذج ،وبمعنى آخر اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

1-معامل التحديد .

معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع ، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية.

حيث أن :

$$= \frac{}{} = 1 - \frac{}{}$$

$$SSR= (Y-Y)^2 \text{ و } SSE=(Y-Y)^2 \text{ و } SST=(Y-Y)^2$$

علما بأنه :1 > <0

إذا كان : 0 = : هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة

1 = : هذا يعني أن النموذج صالح أي يؤخذ بعين الاعتبار.

يتم استخدام معامل التحديد المصحح R وتأخذ درجات الحرية التفسيرية ويحسب معامل عن طريق المعادلة التالية :

$$R = 1 - \frac{}{} (R - 1)$$

R : معامل التحديد المعدل . : معامل التحديد .n: عدد السنوات .K :عدد المعلمات المقدرة .

اختبار إحصائية :

كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الخطي البسيط ، يتم اختبار المعنوية الإحصائية لكل المقدرات في آن واحد وذلك بالاعتماد على إحصائية التي تهدف إلى قياس مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم : (غير معنوي) $H : B = \cdots B = 0 \; B$

الفرضية البديلة : (معنوي) $H : B \neq B \neq \cdots B \neq 0$

نعتمد على إحصائية F لإختبار الفرضيتين السابقتين بدرجات حرية بدرجة حرية n-k-1 و k للبسط والمقام عند مستوى دلالة معين وتعطي الصيغة الرياضية للإحصائية كما يلي :

$$F = \frac{\sum(\hat{y}_i - \bar{y}_i)^2/k}{\sum \mu_i^2/n-k-1} = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/n-k-1} \sim F^{k}_{n-k-1}$$

$T_{tab} < T_{cal}$ نرفض فرضية العدم ما يعني أن النموذج تفسيري كليًا .

$T_{tab} > T_{cal}$ نقبل فرضية العدم ما يعني أنه لاتوجد أي علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة .

اختبار دارين واتسون DW:

يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها في اكتشاف وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، وهو عبرة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء.[1]

يأخذ اختبار داربن واتسون الشكل التالي: $= \rho \qquad + u$

$$= \text{——} + u \qquad t = 1,2,3,\ldots n$$

حيث يعتبر معامل الارتباط الذاتي من الدرجة لأولى، ويستعمل لاختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H : \; = 0 \\ H : \; \neq 0 \end{cases}$$

لذا يجب حساب إحصائية ديربين واتسون DW وذلك كمايلي:

$$= \frac{\sum \; (\qquad)}{\sum} = \frac{\sum \qquad \sum \qquad \sum}{\sum}$$

حيث: القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

[1]-جيلالي جلاطو: الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر،2007، ص 103.

في حالة كان عدد المشاهدات كبير فإن (−) = وهي القيمة المحسوبة، حيث تكون محصورة ما بين 0 و4.

بمقارنة القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية، التي يتم استخرجها مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة، ومن خلالها يتم استخراج الحد الأعلى والأدنى، وكذلك يتم تحديد مناطق القبول والرفض بين 0 و4 كما يلي:

الشكل رقم (3-7): توزيع مناطق الوجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه

0	d_L	d_u	2	$4-d_u$	$4-d_L$	4
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة عدم الحسم	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء		منطقة عدم الحسم	وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	

ب.

نلاحظ من الشكل أنه إذا كانت:

- إحصائية دارين واتسون تنمي للمنطقة الأولى أو الخامسة فإنه يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء؛
- إحصائية دربن واتسون تنتمي للمنطقة الثنية والرابعة فإن أمر وجود الارتباط الذاتي للاخطاء من عدمه غير محسوم؛
- إحصائية داربن واتسون تنتمي للمنطقة الثالثة فإنه لا يوجد ارتبط ذاتي للأخطاء.

دراسة السببية بين المتغيرات

ترتبط العلاقة السببية بين متغيرين(و) في تحليل السلاسل الزمنية والمعروفة بسببية قرانجر، بأهمية المعلومات الماضية لاحد المتغيرين في التنبؤ بقيمة الاخر، فاذا كانت تسبب حسب مفهوم جرونجر فان تساعد في التنبؤ بقيمة اذا كانت قيم المعاملات المتباطئة لــ معنوية احصائيا،

وحسب (Granger 1980،1962)، اذا كانت القيم الماضية للسلسلة الزمنية تحتوي على معلومات تساعد في التنبؤ بقيمة وهذه المعلومات غير موجودة في أي سلسلة زمنية اخرى في النموذج فان تسبب ، ولذلك فان وجود القيم الحالية والماضية لـــ اضافة للقيم الماضية لـــ يزيد من القدرة التفسيرية للنموذج، وقد تكون السببية ثنائية بان تتحدد قيمة كل متغير بقيمته الماضية اضافة للقيم الماضية للمتغير الاخر، وهذا يعني ان هناك سببية من اتجاهين، وينبغي ملاحظة ان عبارة تسبب لا تعني ان اثر او نتيجة لـــ حتى لو تمت ملاحظة ان التغير في حدث بعد التغير في لانه قد يكون التغير الذي حدث في كلا المتغيرين بسبب متغير ثالث.

المبحث الثاني : دراسة قياسية للإنفاق الحكومي في الجزائر.

وسيتم في هذا المبحث بناء نموذج قياسي لمحددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، خلال الفترة (1980-2013)، و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

المطلب الأول : التعريف بالنموذج والمتغيرات.

أولا :النموذج المستخدم

حسب الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية قمنا ببناء النموذج باختيار ثلاثة متغيرات وهي من أهم المتغيرات المؤثرة في الإنفاق الحكومي في الجزائر وهي كل من الناتج الوطني، ومخزون رأس المال، والعمالة، ومنه النموذج المستخدم اخذ الصيغة التالية :

الشكل الرياضي للنموذج = (,y,)

$$\ln G_t = \beta_0 + \beta_1 \ln Pib_t + \beta_2 \ln Sk_t + \beta_3 \ln Emp_t + u_t$$

حيث:

: متغير تابع يمثل الإنفاق الحكومي.

: متغير مستقل يمثل الناتج الوطني.

: متغير مستقل يمثل مخزون رأس المال.

: متغير مستقل يمثل العمالة.

: يمثل حد الخطأ العشوائي.

: يعبر الزمن.

ثانيا: العينة وفترة الدراسة

ولدراسة محددات الانفاق الحكومي تم أخذ الجزائر كعينة دراسة وذلك للفترة الممتدة بين 1980-2013.

التعريف بالمتغيرات:

- **الإنفاق الحكومي :**

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة، بواسطة إداراتها وهيئاتها و وزاراتها المختلفة، لتلبية، الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة[1]ومن التعريفين فالنفقة لها عدة خصائص:

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
- النفقة العامة تصدر عن شخص معنوي عام.
- النفقة العامة تحقق منفعة عامة.

- **الناتج الداخلي الخام :**

يعد الناتج الداخلي الخام من المؤشرات التي تقيس نتائج النشاط الاقتصادي كما يعطينا نضرة شاملة عن اقتصاد البلد.

ويعرف بأنه قيم السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

وهو كذالك عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة[2].

- **رأس المال :**

هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويعتبر رأس المال العنصر الأساسي والمهم للنمو الاقتصادي، كما يمكن اعتباره مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية كما يساعد رأس المال على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج من جهة أخرى بواسطة الاستثمارات المختلفة[3].

---

[1] - سوزي علي ناشد :الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر، 2000، ص 27.

[2] - قادة قاسم :المحاسبة الوطنية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2002، ص 56.

[3] -بومعزة خيرة وامال بونيهي: دراسة قياسية لاثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، 1970، 2008، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الاحصاء، 2010، ص41.

v العمالة :

وجدير بالذكر القول: إنه ليس هناك اتفاق على تعريف موحد للعمالة الكاملة وبما أن العمالة الكاملة تعني أن قوة العمل تعمل بكاملها، فإن هذا يتطلب منا تحديد المراد بقوة العمل يقول أحد الباحثين: ((عندما يرد هذا المصطلح على المستوى الوطني فإنه يعني السكان الذين في سن العمل والذي يتراوح غالبًا بين 15- 65، ويتكون من جميع الأفراد الذين يساهمون فعلاً بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي عمل يتصل بإنتاج السلع و الخدمات)).

المطلب الثاني: دراسة قياسية لمحددات الإنفاق في الجزائر.

v دراسة السببية:

قبل تقدير النموذج نقوم بدراسة العلاقة، بين المتغيرات المدروسة وهي المتغير التابع الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة الناتج الوطني، ومخزون رأس المال، والعمالة.

الجدول رقم (3-12) جدول يبين دراسة السببية لغرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/31/15 Time: 21:16
Sample: 1980 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNPIB does not Granger Cause LNG	32	4.13294	0.0272
LNG does not Granger Cause LNPIB		4.96799	0.0145
LNSK does not Granger Cause LNG	32	5.39064	0.0107
LNG does not Granger Cause LNSK		2.44092	0.1061
LNEMP does not Granger Cause LNG	32	2.16822	0.1339
LNG does not Granger Cause LNEMP		1.10227	0.3466
LNSK does not Granger Cause LNPIB	32	2.27595	0.1221
LNPIB does not Granger Cause LNSK		3.32823	0.0510
LNEMP does not Granger Cause LNPIB	32	0.20693	0.8144
LNPIB does not Granger Cause LNEMP		1.06978	0.3572
LNEMP does not Granger Cause LNSK	32	1.13861	0.3352
LNSK does not Granger Cause LNEMP		0.00649	0.9935

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

- نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الوطني يؤثر في الإنفاق الحكومي عند مستوى 5% بعلاقة متبادلة.

بالنسبة للمتغير المستقل، مخزون رأس المال، يؤثر في الإنفاق الحكومي وذلك عند مستوى5% بعلاقة في اتجاه واحد.

✓ تقدير النموذج.

تقدير النموذج القياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق وابسطها لتقدير النماذج الخطية ويتم ذالك بالاستعانة ببرنامج (Eviews8) وبعد إدخال البيانات تظهر نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (3-13) نتائج تقدير معلمات الإنفاق الحكومي

Dependent Variable: LNG
Method: Least Squares
Date: 05/26/15 Time: 21:09
Sample: 1980 2013
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB	-0.140392	0.100749	-1.393473	0.1737
LNSK	1.169773	0.110118	10.62288	0.0000
LNEMP	0.305060	0.298250	1.022834	0.3146
C	-4.748415	3.602771	-1.317990	0.1975

R-squared	0.995751	Mean dependent var	13.38580
Adjusted R-squared	0.995326	S.D. dependent var	1.638997
S.E. of regression	0.112054	Akaike info criterion	-1.429533
Sum squared resid	0.376686	Schwarz criterion	-1.249961
Log likelihood	28.30206	Hannan-Quinn criter.	-1.368294
F-statistic	2343.374	Durbin-Watson stat	1.272052
Prob(F-statistic)	0.000000		

<u>المصدر</u>: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجEviews8.

ويمكن تلخيص النموذج المتحصل عليه كالتالي:

$$\ln G_t = -4.74 - 0.14 \ln Pib_t + 1.16 \ln Sk_t + 0.30 \ln Emp_t + u_t$$

(-1.31) (-1.39) (10.6) (1.02)

R^2=0.99 N=34 F= 15.64

$\bar{R}^2 = 0.99$ DW= 1.27 Prob= 0.00

من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجEviews8

حيث أن :

R : معامل التحديد؛

N : عدد المشاهدات؛

F : إحصائية فيشر؛

R : معامل التحديد المعدل؛

DW: إحصائية داربن واتسون؛

Prob: احتمال الخطأ.

الدراسة الإحصائية والاقتصادية والقياسية.

لدراسة النموذج المقدر لابد من إجراء الاختبارات عليه لمعرفة مدى صلاحية النموذج إحصائيا قياسيا واقتصاديا.

اختبار النموذج:

اولا: اقتصاديا.

في الدراسة الاقتصادية سوف ندرس إشارة المعلمات المقدرة والعلاقة بين المتغير التابع والمستقل حيث إذا كانت العلاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل فان إشارة المعلمة تكون موجبة إما إذا كانت العلاقة عكسية فان إشارة المعلمة تكون سالبة، وبالنسبة للمتغيرات المدروسة فهي كالتالي:

- بالنسبة للمتغير المستقل الناتج الوطني فان له علاقة عكسية مع المتغير التابع الإنفاق الحكومي حيث نلاحظ في المعادلة أعلاه 0.13 - = β وهذا يعني انه كلما زاد الناتج الوطني بوحدة واحدة كلما انخفض الإنفاق بنسبة 0.13 وحدة. وهذا عكس ما نصت عليه النظرية الاقتصادية.

- بالنسبة للمتغير المستقل مخزون رأس المال sk فإن له علاقة طردية مع المتغير التابع الإنفاق الحكومي G كلما ارتفع مخزون رأس المال ارتفع الإنفاق الحكومي وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية حيث أن: 1.16 = β وهذا يعني انه كلما ارتفع مخزون راس المال بوحدة واحدة كلما ارتفع الإنفاق الحكومي بـــ 0.30 وحدة.

- بالنسبة للمتغير المستقل العمالة emp فإن لها علاقة طردية مع المتغير التابع الإنفاق الحكومي G كلما زادت العمالة ارتفع الإنفاق الحكومي وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية حيث أن: 0.30 = β وهذا يعني انه كلما زادت العمالة بوحدة واحدة كلما ارتفع الإنفاق الحكومي بـــ 0.30 وحدة.

المعلمات الخاص بكل من sk مخزون رأس المال والعمالة emp إشارتهما موافقة للنظرية الاقتصادية أما الناتج الوطني pib فان إشارة المعلمة الخاصة به معاكسة إلى ماتنص عليه النظرية الاقتصادية .

ثانيا:إحصائيا.

1- تستخدم إحصائية T ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج ويمكن توضيح نتائج اختبار T ستودنت للنموذج من خلال الجدول التالي والذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والجدولية T_{tab} وذالك عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (3-14) نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	مستوى المعنوية prob
الثابت	β_0	1.31	2.04	0.19
pib	β_1	1.39	2.04	0.17
sk	β_2	10.62	2.04	0.00
emp	β_3	1.02	2.04	0.31

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداعلى الجدول رقم (12)

اختبار معنوية المعلمات المقدرة .

- يمكن أن نستخلص من النموذج أعلاه مايلي:
- بانسبة للحد الثابت c معنويته الإحصائية Prob=0.19 وهي اكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ومنه المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.
- ميل المتغير المستقل الناتج الوطني pib معنويته الإحصائية Prob =0.17 وهي اكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.
- ميل المتغير المستقل مخزون رأس المالsk له معنوية إحصائية Prob =0.00 وهي اقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بان المعلمة لها معنوية إحصائية.
- بالنسبة للمتغير المستقل العمالة emp فان: Prob =0.31 وهي اكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

من خلا الجدول رقم(12) نلاحظ مايلي:

1-اختبار معامل التحديد.

إن معامل التحديد R يقيس القدرة التفسيرية للنموذج أي مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع حيث نجد قيمة معامل التحديد 0.99 = R هذا يدل على

ان التغير الحاصل في المتغير التابع الانفاق الحكومي مفسر بما نسبته99 % من التغير في المتغرات المستقلة ونلاحظ أن R يقترب من الواحد.

- تدل قيمة R =0.99 أن نسبة99% من المتغير التابع مفسرة من طرف المتغيرات المفسرة والتي يمكن على أساسها الحكم على وجود العلاقة التي نريد إثباتها،أما النسبة المتبقية 1% فتفسر من طرف متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وهي متضمنة في حد الخطأ العشوائي.

3- المعنوية الكلية للنموذج prob(f-statistatic).

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر نلجأ إلى استخدام اختبار فيشر حيث نجد أن القيمة المحسوبة لفيشر اكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والقائل بان هناك على الأقل معلمة وحيدة ذات معنوية وبالتالي النموذج معنوي كليا.

ثالثا: قياسيا

في الدراسة القياسية سوف نقوم بالاختبار التالي وهو اختبار داربن واتسون وذالك من اجل معرفة إمكانية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء يعتمد هذا الاختبار على إحصائية داربن واتسون(DW) حيث يتم الاختبار على أساس قيمة (DW) المتحصل عليها من الجدول المقدر مع القيم النظرية(dL du) المتحصل عليهما من جدول داربن واتسون حيث:

شكل رقم(3-7) يبين مناطق الرفض والقبول لإحصائية داربن واتسون

0	dl= 1.27	du= 1.65	2	4-du= 2.73	4-dl= 2.35	4
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة عدم الحسم	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء		منطقة عدم الحسم	وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	

المصدر: من إعداد الطالب.

من الجدول أعلاه نلاحظ إن قيمة داربن واتسون DW=1.272 وهي تقع في منطقة عدم الحسم ومنه هناك إمكانية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

القيام بعدها بحذف المتغيرة emp لأنه ليس له معنوية إحصائية، و إعادة التقدير ، فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (3-15) نتائج التقدير بعد إسقاط emp

Dependent Variable: LNG
Method: Least Squares
Date: 05/26/15 Time: 21:11
Sample: 1980 2013
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB	-0.109281	0.096120	-1.136922	0.2643
LNSK	1.217456	0.099838	12.19436	0.0000
C	-1.068446	0.189050	-5.651657	0.0000

R-squared	0.995603	Mean dependent var	13.38580
Adjusted R-squared	0.995319	S.D. dependent var	1.638997
S.E. of regression	0.112138	Akaike info criterion	-1.454078
Sum squared resid	0.389822	Schwarz criterion	-1.319399
Log likelihood	27.71932	Hannan-Quinn criter.	-1.408148
F-statistic	3509.309	Durbin-Watson stat	1.278139
Prob(F-statistic)	0.000000		

من إعداد الطالب اعتماد على برنامج Eviews8

اولا: اقتصاديا.

- بالنسبة للمتغير المستقل الناتج الوطني فان له علاقة عكسية مع المتغير التابع الإنفاق الحكومي حيث نلاحظ في المعادلة أعلاه 0.10 - = β وهذا يعني انه كلما زاد الناتج الوطني بوحدة واحدة كلما انخفض الإنفاق ب 0.13 وحدة. وهذا عكس ما نصت عليه النظرية الاقتصادية.

- بالنسبة للمتغير المستقل مخزون راس المال sk فإن له علاقة طردية مع المتغير التابع الانفاق الحكومي G كلما ارتفع مخزون راس المال ارتفع الإنفاق الحكومي وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية حيث أن: 1.21 = β وهذا يعني انه كلما ارتفع مخزون راس المال بوحدة واحدة كلما ارتفع الإنفاق الحكومي بـــ 1.21 وحدة.

- المعلمة الخاصة ب sk مخزون رأس المال اشارتها موافقة للنظرية الاقتصادية أما الناتج الوطني pib فان إشارة المعلمة الخاصة به معاكسة إلى ماتنص عليه النظرية الاقتصادية .

ثانيا:إحصائيا.

تستخدم إحصائية T ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج ويمكن توضيح نتائج اختبار T ستودنت للنموذج من خلال الجدول التالي والذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والجدولية T_{tab} وذالك عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (3-16) نتائج إختبار ستيودنت لمعلمات النموذج بعد اسقاط emp

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	مستوى المعنوية prob
الثابت	β_0	5.65	2.045	0.00
pib	β_1	1.13	2.045	0.26
sk	β_2	12.19	2.045	0.00

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3-15)

اختبار معنوية المعلمات المقدرة .

- يمكن أن نستخلص من النموذج أعلاه مايلي:
- بالنسبة للحد الثابت c معنويته الإحصائية Prob=0.00 وهي اقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ومنه المعلمة لها معنوية إحصائية.
- ميل المتغير المستقل الناتج الوطني pib معنويته الإحصائية Prob =0.26 وهي اكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

- ميل المتغير المستقل مخزون رأس المالsk له معنوية إحصائية Prob =0.00 وهي اقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بان المعلمة لها معنوية إحصائية.

من خلا الجدول رقم(12) نلاحظ مايلي:

1-اختبار معامل التحديد.

إن معامل التحديد R يقيس القدرة التفسيرية للنموذج أي مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع حيث نجد قيمة معامل التحديد 0.99 = R هذا يدل على ان التغير الحاصل في المتغير التابع الانفاق الحكومي مفسر بما نسبته99 % من التغير في المتغرات المستقلة ونلاحظ أن R يقترب من الواحد.

- تدل قيمة R =0.99 أن نسبة99% من المتغير التابع مفسرة من طرف المتغيرات المفسرة والتي يمكن على أساسها الحكم على وجود العلاقة التي نريد إثباتها،أما النسبة المتبقية 1% فتفسر من طرف متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وهي متضمنة في حد الخطأ العشوائي.

3- المعنوية الكلية للنموذج prob(f-statistatic).

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر نلجأ إلى استخدام اختبار فيشر حيث نجد أن القيمة المحسوبة لفيشر=3509 اكبر من القيمة الجدولية =2.92 وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والقائل بان هناك على الأقل معلمة وحيدة ذات معنوية وبالتالي النموذج معنوي كليا.

القيام بعدها بحذف المتغيرة pib لأنه ليس له معنوية إحصائية، و إعادة التقدير، فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (3-17) نتائج التقدير بعد إسقاط pib

Dependent Variable: LNG
Method: Least Squares
Date: 05/25/15 Time: 14:01
Sample: 1980 2013
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNSK	1.104944	0.013250	83.38912	0.0000
C	-1.150877	0.175391	-6.561791	0.0000

R-squared	0.995419	Mean dependent var	13.38580
Adjusted R-squared	0.995276	S.D. dependent var	1.638997
S.E. of regression	0.112649	Akaike info criterion	-1.472051
Sum squared resid	0.406076	Schwarz criterion	-1.382265
Log likelihood	27.02486	Hannan-Quinn criter.	-1.441431
F-statistic	6953.745	Durbin-Watson stat	1.261396
Prob(F-statistic)	0.000000		

من إعداد الطالب اعتماد على برنامج Eviews8

أولا: اقتصاديا.

- بالنسبة للمتغير المستقل مخزون راس المال sk فإن له علاقة طردية مع المتغير التابع الانفاق الحكومي G كلما ارتفع مخزون راس المال ارتفع الإنفاق الحكومي وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية حيث أن: $\beta = 1.10$ وهذا يعني انه كلما ارتفع مخزون راس المال بوحدة واحدة كلما ارتفع الإنفاق الحكومي بـــ1.10 وحدة.

ثانيا:إحصائيا.

تستخدم إحصائية T ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج ويمكن توضيح نتائج اختبار T ستودنت للنموذج من خلال الجدول التالي والذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والجدولية T_{tab} وذالك عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (3-18) نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج بعد إسقاط pib

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	مستوى المعنوية prob
الثابت	β_0	6.56	2.048	0.00
sk	β_1	83.38	2.048	0.00

من إعداد الطالب: بناءا على الجدول رقم (16)

اختبار معنوية المعلمات المقدرة .

- يمكن أن نستخلص من النموذج أعلاه مايلي:

- بالنسبة للحد الثابت c معنويته الإحصائية Prob=0.00 وهي اقل من 0.05 ومنه، نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، ومنه المعلمة لها معنوية إحصائية.

- ميل المتغير المستقل مخزون رأس المالsk له معنوية إحصائية Prob =0.00 وهي اقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بان المعلمة لها معنوية إحصائية.

من خلا الجدول رقم(16) نلاحظ مايلي:

1-اختبار معامل التحديد.

إن معامل التحديد R يقيس القدرة التفسيرية للنموذج أي مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع حيث نجد قيمة معامل التحديد 0.99 = R هذا يدل على ان التغير الحاصل في المتغير التابع الانفاق الحكومي مفسر بما نسبته99 % من التغير في المتغرات المستقلة ونلاحظ أن R يقترب من الواحد.

- تدل قيمة R =0.99 أن نسبة 99% من المتغير التابع مفسرة من طرف المتغيرات المفسرة والتي يمكن على أساسها الحكم على وجود العلاقة التي نريد إثباتها،أما النسبة المتبقية 1% فتفسر من طرف متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وهي متضمنة في حد الخطأ العشوائي.

3- المعنوية الكلية للنموذج prob(f-statistatic).

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر نلجأ إلى استخدام اختبار فيشر حيث نجد أن القيمة المحسوبة لفيشر=6953 اكبر من القيمة الجدولية =3.33 وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل و القائل بان هناك على الأقل معلمة وحيدة ذات معنوية وبالتالي النموذج معنوي كليا.

ثالثا: قياسيا

في الدراسة القياسية سوف نقوم باختبار داربن واتسون وذالك من اجل معرفة إمكانية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

شكل رقم(3-8) يوضح مناطق الرفض والقبول لإحصائية داربن واتسون بعد إعادة التقدير:

0 dl= 1.39 du= 1.51 2 4-du= 2.61 4-dl= 2.49 4

وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة عدم الحسم	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة عدم الحسم	وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

المصدر: من إعداد الطالب.

من الجدول أعلاه نلاحظ إن قيمة داربن واتسون DW=1.261 وهي تقع في منطقة عدم الحسم ومنه هناك إمكانية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (3-19) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.323680	Prob. F(1,31)	0.0779
Obs*R-squared	3.292337	Prob. Chi-Square(1)	0.0696

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/26/15 Time: 17:45
Sample: 1980 2013
Included observations: 34
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SK	-0.000136	0.012794	-0.010633	0.9916
C	0.002110	0.169354	0.012457	0.9901
RESID(-1)	0.311667	0.170955	1.823096	0.0779

R-squared	0.096833	Mean dependent var	-2.44E-15
Adjusted R-squared	0.038565	S.D. dependent var	0.110929
S.E. of regression	0.108769	Akaike info criterion	-1.515075
Sum squared resid	0.366755	Schwarz criterion	-1.380396
Log likelihood	28.75628	Hannan-Quinn criter.	-1.469146
F-statistic	1.661840	Durbin-Watson stat	1.660272
Prob(F-statistic)	0.206254		

يعتبر من أشهر الاختبارات لاكتشاف الارتباط الذاتي بين البواقي، ومن الجدول نلاحظ قيمة الاحتمال المقابلة لإحصائية فيشر اكبر من 0.05 ومنه النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

مقارنة القيم المقدرة والقيم الحقيقية:

و يمكن مقارنة القيم الفعلية للإنفاق مع القيم المقدرة بواسطة النموذج المقدر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9):القيم الفعلية والقيم المقدرة (1980-2013)

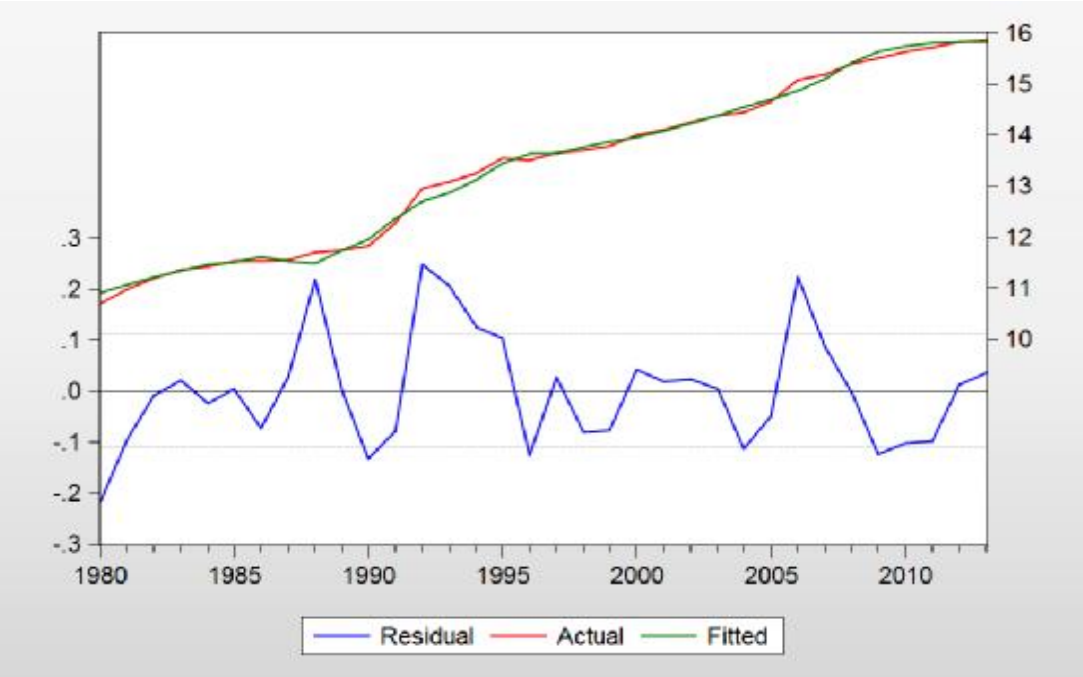

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

بملاحظة المنحنى نجد أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتوصل إليه لا تبتعد عن القيم الفعلية.

الجدول رقم (3-20): اختبار تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.421155	Prob. F(1,31)	0.5211
Obs*R-squared	0.442317	Prob. Chi-Square(1)	0.5060

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/25/15 Time: 14:08
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009567	0.003479	2.749670	0.0099
RESID^2(-1)	0.108672	0.167455	0.648964	0.5211

R-squared	0.013404	Mean dependent var	0.010900
Adjusted R-squared	-0.018422	S.D. dependent var	0.015983
S.E. of regression	0.016130	Akaike info criterion	-5.357576
Sum squared resid	0.008066	Schwarz criterion	-5.266879
Log likelihood	90.40000	Hannan-Quinn criter.	-5.327059
F-statistic	0.421155	Durbin-Watson stat	1.961458
Prob(F-statistic)	0.521141		

نهدف من خلاله لاختبار إمكانية وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرات المفسرة ومن الجدول نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 0.05 ومنه هناك عدم اختلاف في التباين.

اختبار التوزيع الطبيعي: jarque-Bera

بالاستعانة ببرنامج فإننا نحصل Eviews8 فإننا نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-10) اختبار التوزيع الطبيعي:jarque-Bera

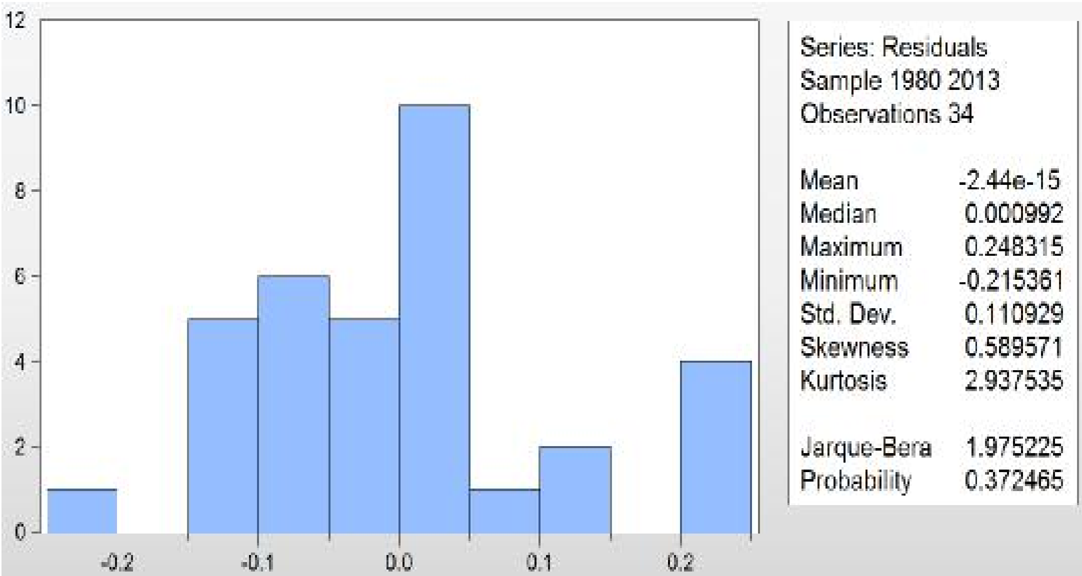

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

من اجل اختبار فرضية العدم نقوم بمقارنة إحصائية جاك-بيرا بقيمة إحصائية كاي مربع، حيث لدينا قيمة كاي مربع تساوي (3.84) وهي اكبر من إحصائية جاك-بيرا (1.97) كما هو موضح في الشكل لذلك نقبل فرضية العدم والتي مفادها أن التوزيع الطبيعي للبواقي عند مستوى معنوية 5%هو توزيع طبيعي .

خلاصة الفصل:

تحتل النماذج الاقتصادية الكلية موقعا أساسيا في الدراسات الاقتصادية الحديثة، بحيث أن تطور مختلف الطرق الإحصائية المطبقة على معطيات الاقتصاد الكلي أضحى متعددا ومهما خاصة في زمننا هذا .

من خلال هذا الفصل التطبيقي تم التعرض لدراسة قياسية لمحددات الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال محاولة لبناء نموذج قياسي لثلاثة متغيرات وذالك خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1980-2013)، حيث بدأت هذه الدراسة في مرحلة أولى بالتطرق إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالاقتصاد القياسي انطلاقا من سرد منهجية البحث في الاقتصادي القياسي(مفهوم الاقتصاد القياسي، أهدافه ومنهجية البحث فيه)، ثم تناولت مختلف نماذج الانحدار الخطي(مواصفاتها وصيغها الرياضية ومشاكلها) وبعدها تم تعريف المتغيرات وبالاستعانة ببرنامج Eviews8، وبعدها حسب هذه الدراسة تبين مدى تأثير عامل مخزون رأس المال على الإنفاق أما العاملين الناتج الوطني والعمالة فقد كانت لهما معنوية ضعيفة في تحديد الإنفاق حسب هذه الدراسة.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم المتغيرات الاقتصادية، التي تم تناولها في مختلف النظريات الفكرية القديمة والحديثة، من أجل الوصول إلى التوازنات الاقتصادية الكلية، وسبل تحقيق رفاهية المجتمعات، وذلك من خلال تفاعله مع مختلف مكونات البيئة الاقتصادية، وطبيعة العلاقات السببية الموجود بينهما، ولذلك يمكن القول أن الإنفاق الحكومي يميز الاقتصاد المحلي بصفته أحد المتغيرات الجوهرية المندرجة في الدورة الاقتصادية.

ولهذا كان الهدف الأساسي من دراستنا هو إبراز أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر مستعملا في ذلك أدوات الاقتصاد القياسي المتمثلة في تطبيق تقنية الانحدار الخطي البسيط والمتعدد خلال الفترة الممتدة من(1980، 2013).

إن هذا الموضوع والذي هو محل البحث تمت معالجته من جانبين احدهما نظري والأخر تطبيقي، أما فيما يخص الجانب النظري فقد تمثل في فصلين، ففي الفصل الأول تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول النفقات وضوابطها وأراء المدارس الاقتصادية حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأما الفصل الثاني فقد تناول تصنيفات النفقات في الجزائر، وتم تحليلها خلال فترة الدراسة مع ذكر أهم السياسات المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة، مع محاولة إبراز أسباب التغير في السياسة المالية حيث تم التوصل إلى انه غالبا ما تزيد النفقات بارتفاع أسعار البترول، وهذا مما يوضح أن أسعار البترول عامل أساسي في تغير حجم النفقات، أما بالنسبة للفصل الثالث والأخير فقد قسم إلى مبحثين، الأول نظري تم من خلاله تعريف المنهج المستخدم في الدراسة القياسية، والثاني خصص لتطبيق أدوات الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى مساهمة (الناتج الوطني، العمالة ومخزون رأس المال) في تحديد حجم النفقات في الجزائر مستعملا في ذلك أدوات التحليل القياسي، وفي الأخير تم التوصل إلى النتائج التالية:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980-2013، ويمكن حصر أهم النتائج في النقاط التالية:

- تختلف السياسة المالية باختلاف السياسة المتبعة من طرف الدولة من سياسة التعديل الهيكلي إلى سياسة الإنفاق التوسعي.
- إن الإنفاق العام يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وهو ذلك المال الذي تقوم بإنفاقه الدولة من اجل خلق منافع عامة.
- إن السياسة المالية (الإنفاق) تختلف من دولة لأخرى وفي الدول ذاتها تختلف من فترة لأخرى، كل ذلك بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية التي تشهدها الدولة .
- تعدد النظريات المفسرة للنفقات كلها تدور حول حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- النفقة العامة لها أثار مباشرة تتمثل في زيادة الإنفاق الاستهلاكي وأثار غير مباشرة وتتمثل في زيادة الاستثمار.
- تقسم النفقات في الجزائر إلى نفقات التسيير وهي التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة ونفقات التجهيز وهي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني والإجمالي.
- مرت النفقة العامة في الجزائر بثلاث مراحل، مرحلة الأزمة والاختلالات، بسبب انخفاض أسعار البترول، وبعدها مرحلة التعديل الهيكلي بدأت الحكومة بتنفيذ برنامجين اقتصاديين تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي الأخير سياسة الإنفاق التوسعي حيث قامت الحكومة بزيادة الإنفاق العام نظرا إلى تحسن الاقتصاد الوطني.
- بالنسبة للدراسة القياسية تبين لنا أن مخزون رأس المال، له اثر موجب على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- من خلال النموذج تبين أن الناتج الداخلي الخام لا يؤثر في حجم النفقات وهذا ما كان عكس الواقع الاقتصادي، حيث أن تغير حجم النفقات مرتبط بتغير أسعار البترول ارتفاعا وهبوطا، أي ارتفاع أو انخفاض الناتج الداخلي الخام، وهذا في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، وتم حذفه من النموذج المقدر.
- توجد سببية في اتجاه واحد من محزون رأس المال نحو الإنفاق الحكومي.

- توجد سببية في اتجاه واحد من الناتج الوطني نحو الإنفاق الحكومي.
- لاحظنا في النموذج التحصل عليه أن مستوى العمالة لا يؤثر في النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما تناقض مع النظرية الاقتصادية والتي تنص على أن حجم العمالة يؤثر في النفقات، وتم حذفه من النموذج المقدر.

التوصيات:

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم التوصيات التالية.

- إنشاء نظام معلوماتي متطور يعتمد على التقنية الإحصائية الحديثة في جمع المعطيات ومعالجتها وتسخيرها في خدمة البحث العلمي عامة والاقتصاد القياسي خاصة .
- إن دقة نتائج الدراسات في الاقتصاد القياسي مرهونة بحجم العينات (عدد المشاهدات) وبالتالي لابد من توفير معطيات شهرية أو فصلية فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية حتى تكون نتائج الدراسة أكثر مصداقية ومطابقة للواقع.
- تشجيع الدراسات الإحصائية وإقامة مراكز لها في شتى المجالات (الطب الصناعة، الفلاحة...الخ) .
- ينبغي ترشيد الإنفاق العام ، وذلك بالحد من الإنفاق الغير ضروري.

قـــائمة

المراجع

أولا الكتب :

2- **أحمد فريد مصطفى، و سمير محمد السيد حسن**: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق بدون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر،1989.

1-**أحمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء** : المالية العامة ،دار العلوم للنشر والتوزيع بدون طبعة.

3- **بلعزوز بن علي**: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، 2006.

4- **باهر محمد علتم و سامي السيد**.: اقتصاديات المالية العامة بدون طبعة، دار الثقافة العربية،1998.

5- **دويدار محمد**: دراسات في الاقتصاد المالي، بدون طبعة، دار المعرفة، القاهرة، 1992.

6- **هاري كلجيان و والاسأوتس**: مقدمة في الاقتصادي القياسي :المبادئ والتطبيقات،دار النشر العلمي و المطابع الرياض،المملكة العربية السعودية،1995.

7- **وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل**: الاقتصاد القياسي التحليل يبين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،2003،ص 22.

8- **وليد إسماعيل السيف ووفيصل مفتاح شلوف وآخرون**: أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي،الأهلية للنشر، والتوزيع،المملكة الأردنية،عمان،الطبعة الأولى،2006.

9- **حسين مصطفى حسين**: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الخامسة،2006،

10- **حامد عبد المجيد دراز**: مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب ،مصر، بدون طبعة، 2000 .

11- **محمد محرزي عباس** :اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ،الجزائر، 2005.

12- **محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام** : المالية العامة والنظام في الإسلام ، الطبعة الأولى دار المسيرة الأردن، 2000.

13- **مجدي محمود شهاب**:الاقتصاد المالي،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1999.

14- **محمد عبد القادر عطية** :الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية ،الطبعة الثانية ،2000.

15- **محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام** : مبادئ المالية العامة ، الطبعة الأولى، دار المسيرة ،الأردن ،2007.

16- **نعمة الله إبراهيم نجيب**: مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2002.

17-**عادل احمد حشيش**: أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،لبنان.

18- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية**: : الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2005.

19- **علي مكيد**:الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

20- **علي سوزي ناشد** :الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديد للنشر مصر ،2000.

21- **علي محمد خليل و سليمان أحمد اللوزي**: المالية العامة،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،1999.

22- **صالح الرويلي**: اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الرابعة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

23- **الصالح تومي**: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1999.

24- **قادة قاسم** :المحاسبة الوطنية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2002،

25- **خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية**: أسس المالية العامة ،دار وائل للنشر ،عمان الأردن ،الطبعة الثالثة ،2 .

ثانيا الرسائل الجامعية:

1- **بومعزة خيرة وامال بونيهي**:دراسة قياسية لاثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي،1970، 2008.مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الاحصاء 2010.

2- **بودخدخ كريم**: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي 2001-2009، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر، سنة 2010.

3- **بوتيارة عنتر**: تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر1990-2013، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة لمسيلة، 2012، ص 139.

5- **بن عناية جلول**: أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر(1970ـــ 2002) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، تخصص "تحليل اقتصاد كلي و اقتصاد قياسي"، 2005 .

6-**دروسي مسعود**: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

7- **كماسي محمد الأمين**: دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001.

8- **لكحل ليلى**: السياسة النقدية و مسارها في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1998.

9- **مقراني حميد**: أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة الماجستير، جامعة بومرداس، سنة 2014.

10- **محمودي مليك:** دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة لمسيلة، 2010.

11- **نبيل بوفليح**: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر.ك

12- **عيسى ويتوفيق و فقير احمد مأمون**: دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية للمنشآت القاعدية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1980-2010)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر 2012 .

13- **قدي عبد المجيد**: فعالية التمويل بالضريبة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1996.

14- **تاتي محمد**: أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر1974-2006، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

ثالثا قوانين ومراسيم:

1- قانون المالية 17-84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

رابعا المراجع باللغة الاجنبية:

1. - Bourbonnais R : économétries,3eme Edition , 2000
2. - Friedman : inflation et système monétaire , Calmann-Lévy, paris,1969.

3. - Greenes. W Econométrie, Pearson, France, 5 eme édition.2005 .
4. - International monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990.

الملاحق

الملاحق:

ملحق رقم (1): يوضح جدول فيشر.

	$n=1$		$n=2$		$n=3$		$n=4$	
m	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83

المصدر: مليك محمودي،دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة لمسيلة، 2010، ص194.

ملحق رقم (2) جدول يمثل احصائية ستيودنت.

$$F(t) = \int_{-\infty}^{t} \frac{\Gamma\left(\frac{n+1}{2}\right)}{\Gamma(n/2)\sqrt{\pi n}\left(1+\frac{x^2}{n}\right)^{(n+1)/2}}\,dx$$

n \ F	.75	.90	.95	.975	.99	.995	.9995
1	1.000	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657	636.619
2	.816	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	31.598
3	.765	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	12.941
4	.741	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	8.610
5	.727	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	6.859
6	.718	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.959
7	.711	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	5.405
8	.706	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	5.041
9	.703	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.781
10	.700	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.587
11	.697	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.437
12	.695	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	4.318
13	.694	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	4.221
14	.692	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	4.140
15	.691	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	4.073
16	.690	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	4.015
17	.689	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.965
18	.688	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.922
19	.688	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.883
20	.687	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.850
21	.686	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.819
22	.686	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.792
23	.685	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.767
24	.685	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.745
25	.684	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.725
26	.684	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.707
27	.684	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.690
28	.683	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.674
29	.683	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.659
30	.683	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.646
40	.681	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	3.551
60	.679	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.460
120	.677	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	3.373
∞	.674	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	3.291

المصدر: عنتر بوتيارة، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر1990-2013، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، 2012، ص 139.

ملحق رقم (3) جدول كاي تربيع

Percentiles of the Chi-Squared Distribution. Table Entry is c such that $\text{Prob}[\chi^2_n \le c] = P$

n	.005	.010	.025	.050	.100	.250	.500	.750	.900	.950	.975	.990	.995
1	.00004	.0002	.001	.004	.02	.10	.45	1.32	2.71	3.84	5.02	6.63	7.88
2	.01	.02	.05	.10	.21	.58	1.39	2.77	4.61	5.99	7.38	9.21	10.60
3	.07	.11	.22	.35	.58	1.21	2.37	4.11	6.25	7.81	9.35	11.34	12.84
4	.21	.30	.48	.71	1.06	1.92	3.36	5.39	7.78	9.49	11.14	13.28	14.86
5	.41	.55	.83	1.15	1.61	2.67	4.35	6.63	9.24	11.07	12.83	15.09	16.75
6	.68	.87	1.24	1.64	2.20	3.45	5.35	7.84	10.64	12.59	14.45	16.81	18.55
7	.99	1.24	1.69	2.17	2.83	4.25	6.35	9.04	12.02	14.07	16.01	18.48	20.28
8	1.34	1.65	2.18	2.73	3.49	5.07	7.34	10.22	13.36	15.51	17.53	20.09	21.95
9	1.73	2.09	2.70	3.33	4.17	5.90	8.34	11.39	14.68	16.92	19.02	21.67	23.59
10	2.16	2.56	3.25	3.94	4.87	6.74	9.34	12.55	15.99	18.31	20.48	23.21	25.19
11	2.60	3.05	3.82	4.57	5.58	7.58	10.34	13.70	17.28	19.68	21.92	24.72	26.76
12	3.07	3.57	4.40	5.23	6.30	8.44	11.34	14.85	18.55	21.03	23.34	26.22	28.30
13	3.57	4.11	5.01	5.89	7.04	9.30	12.34	15.98	19.81	22.36	24.74	27.69	29.82
14	4.07	4.66	5.63	6.57	7.79	10.17	13.34	17.12	21.06	23.68	26.12	29.14	31.32
15	4.60	5.23	6.26	7.26	8.55	11.04	14.34	18.25	22.31	25.00	27.49	30.58	32.80
16	5.14	5.81	6.91	7.96	9.31	11.91	15.34	19.37	23.54	26.30	28.85	32.00	34.27
17	5.70	6.41	7.56	8.67	10.09	12.79	16.34	20.49	24.77	27.59	30.19	33.41	35.72
18	6.26	7.01	8.23	9.39	10.86	13.68	17.34	21.60	25.99	28.87	31.53	34.81	37.16
19	6.84	7.63	8.91	10.12	11.65	14.56	18.34	22.72	27.20	30.14	32.85	36.19	38.58
20	7.43	8.26	9.59	10.85	12.44	15.45	19.34	23.83	28.41	31.41	34.17	37.57	40.00
21	8.03	8.90	10.28	11.59	13.24	16.34	20.34	24.93	29.62	32.67	35.48	38.93	41.40
22	8.64	9.54	10.98	12.34	14.04	17.24	21.34	26.04	30.81	33.92	36.78	40.29	42.80
23	9.26	10.20	11.69	13.09	14.85	18.14	22.34	27.14	32.01	35.17	38.08	41.64	44.18
24	9.89	10.86	12.40	13.85	15.66	19.04	23.34	28.24	33.20	36.42	39.36	42.98	45.56
25	10.52	11.52	13.12	14.61	16.47	19.94	24.34	29.34	34.38	37.65	40.65	44.31	46.93
30	13.79	14.95	16.79	18.49	20.60	24.48	29.34	34.80	40.26	43.77	46.98	50.89	53.67
35	17.19	18.51	20.57	22.47	24.80	29.05	34.34	40.22	46.06	49.80	53.20	57.34	60.27
40	20.71	22.16	24.43	26.51	29.05	33.66	39.34	45.62	51.81	55.76	59.34	63.69	66.77
45	24.31	25.90	28.37	30.61	33.35	38.29	44.34	50.98	57.51	61.66	65.41	69.96	73.17
50	27.99	29.71	32.36	34.76	37.69	42.94	49.33	56.33	63.17	67.50	71.42	76.15	79.49

المصدر: عنتر بوتيارة، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر1990-2013،مرجع سبق ذكره.

ملحق رقم(4)جدول ستيودنت.

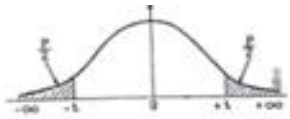

v	P =0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045
30	0.127	0.256	0.89	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996

المصدر: مليك محمودي،دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012،مرجع سبق ذكره، ص197.

تم بحمد الله

الملخص:

- استهدفت هذه الدراسة قياس محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من1980 إلى 2013 بواسطة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لقياس مدى تأثيرها على الإنفاق الحكومي باستخدام أساليب القياس الاقتصادي.

وتم التوصل من خلال الدراسة التحليلية أن السياسة المالية(الإنفاقية) قد انتقلت من سياسة التعديل الهيكلي إلى سياسة الإنفاق التوسعية، وارتبطت بارتفاع وانخفاض أسعار النفط، حيث أن النفقات زادت بزيادة أسعار النفط وانخفضت بانخفاضه.

ومن خلال الدراسة القياسية فقد تبين انه توجد سببية في اتجاه واحد من مخزون رأس المال نحو الإنفاق الحكومي، وأن مخزون رأس المال يؤثر إيجابا على الإنفاق الحكومي حيث إذا زاد مخزون رأس المال بوحدة واحدة فان الإنفاق يزيد بـــ 1.10وحدة.

Résumé:

Cette étude a pour objectif de mesurer les aspects qui précisent les dépenses gouvernementales en Algérie durant la période 1980jusqu a 2013 a travers un ensemble de variables économiques pour mésuser leurs impacts sur la les dépenses gouvernementale en utilisant des méthodes de mésuser économiques

A tarasses cette étude analytique on a pu trouve que la politique financière(de dépense)dépenses de politique de modification structurale vers une change de la politique élargie elle est inextricablement liée a la hausse et la paisse des prix de pétrole dont le dépenses augmentent quand le pétrole sera cher et chutent lorsque le prix chute

Selon notre étude de mésuser on a constate qu' il y a un cause dans un seul sens de réserve du capital vers les dépenses gouvernementales et que le Reserve de capital influe positivement sur les dépenses gouvernementales si le Reserve du capita augment d'une unité les dépenses augmentent de 1.10 unité.